



حازم المدني
Hazim Al Madani
محامون ومستشارون قانونيون
Attorneys & Legal Consultants

The Executive Regulation of the Law of Commercial Courts





اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية The Executive Regulation of the Law of Commercial Courts

Part 1

الباب الأول

General Provisions

الأحكام العامة

Definitions:

التعريفات :

Article 1:

المادة الأولى :

In this Regulation, the following terms shall have the meanings assigned thereto, unless the context requires otherwise:

يقصد بالألفاظ الآتية - أينما وردت في هذه اللائحة - المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك :

Law: Law of Commercial Courts.

النظام: نظام المحاكم التجارية .

Regulations: Implementing regulation of this Law.

اللائحة: اللائحة التنفيذية للنظام .

Council: Supreme Judicial Council.

المجلس: المجلس الأعلى للقضاء .

Court: Commercial Court.

المحكمة: المحكمة التجارية .

Ministry: Ministry of Justice.

الوزارة: وزارة العدل .

Minister: Minister of Justice.

الوزير: وزير العدل .

Party(s): A party(s) to a lawsuit or claim.

الطرف أو الأطراف: الطرف أو الأطراف في الدعوى أو الطلب .

Competent Administration: The administration specialized with the procedure as the case may be.

الإدارة المختصة: الإدارة المختصة بالإجراء بحسب الأحوال .

Chapter One Common Provisions Validity

الفصل الأول الأحكام المشتركة السريان

Article 2:

المادة الثانية :

The application of article 2 provisions of the law shall be as follows:

يكون تطبيق أحكام المادة الثانية من النظام وفق الترتيب الآتي :

A. The text included in the international conventions to which the Kingdom is a party.

أ-النص الوارد في الاتفاقية الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها .

B. The special procedural text contained in the commercial laws and the related regulations and rules.

ب-النص الإجرائي الخاص الوارد في الأنظمة التجارية واللوائح والقواعد المتصلة بها .

C. The text contained in the law and the regulation.

ج-النص الوارد في النظام واللائحة .

Calculation of Dates

حساب المواعيد

Article 3:

المادة الثالثة :

Unless the court sets a time for the expiry of the date – in the cases in which it is permissible to do so –, then the date lapses on the evening of the day specified for the expiry of the date, according to the following:

ما لم تحدد المحكمة وقتاً لانقضاء الميعاد -في الحالات التي يجوز لها ذلك -، فإن الميعاد ينقضي في مساء اليوم المحدد لانقضاء الميعاد، وفق الآتي:

A- In electronic procedures at (11:59 pm).

أ- في الإجراءات الإلكترونية عند الساعة ١١:٥٩ م .

B- In non-electronic procedures; at the expiry of the official working hours.

ب- في الإجراءات غير الإلكترونية؛ بانقضاء وقت العمل الرسمي .

Language

اللغة

Article 4:

المادة الرابعة :

The court may accept the translation submitted by a party if the other party did not appeal to it.

للمحكمة قبول الترجمة المقدمة من الطرف إذا لم يطعن فيها الطرف الآخر .

Article 5:

The parties may agree on the preparation procedure stipulated in paragraph (2) of Article nineteen of the law in a foreign language, provided that all the contents are submitted to the court with a certified translation in Arabic.

Criterion for Determining the Value of the Original Claim

Article 6:

What is considered in determining the value of the original claim stipulated in the Law and the Regulations; The value of the claims contained in the statement of claim, except for the claim for litigation expenses or attorney fees. If the claim is not for an amount, such as a request for annulment or return of the sale, etc.; The considered value shall be of the obligation arising from the claim.

Guarantee

Article 7:

1- Where there is no special provision therein; The guarantee provided for in the Law and the Regulations shall be by a cash deposit, a bank guarantee, a mortgage, or a debtor's guarantor.

2- The circuit shall guarantee its judgment in the case to award compensation or release of the guarantee - as the case may be.

The Special Agreement between the Parties

Article 8:

In cases where the law or regulation refers to the agreement of the parties; The agreement is not valid unless it is in writing.

المادة الخامسة :

للأطراف الاتفاق على إجراء التهيئة المنصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة التاسعة عشرة من النظام بلغة أجنبية، على أن تقدم كافة المضامين للمحكمة بترجمة معتمدة باللغة العربية .

معيار تحديد قيمة المطالبة الأصلية

المادة السادسة :

يكون المعتبر في تحديد قيمة المطالبة الأصلية المنصوص عليها في النظام واللائحة؛ قيمة المطالبات الواردة في صحيفة الدعوى، فيما عدا المطالبة بمصاريف التقاضي أو أتعاب المحاماة. وإذا لم تكن المطالبة بمبلغ كطلب الفسخ أو إعادة المبيع ونحوها؛ فيكون المعتبر قيمة الالتزام الناشئة عنه المطالبة .

الضمان

المادة السابعة :

١- فيما لم يرد فيه نص خاص؛ يكون الضمان المنصوص عليه في النظام واللائحة بإيداع نقدي، أو ضمان بنكي، أو رهن، أو كفيل غارم .

٢- تضمن الدائرة حكمها في الدعوى الحكم بالتعويض أو الإفراج عن الضمان -بحسب الحال .

الاتفاق الخاص بين الأطراف

المادة الثامنة :

في الأحوال التي يحيل فيها النظام أو اللائحة على اتفاق الأطراف؛ لا يعتد بالاتفاق إلا إذا كان مكتوباً .

Article 9:

In addition to any agreement stipulated in the Law and the Regulations, the parties may agree on specific procedures for pleading and related matters in accordance with the provisions of Article Six of the Law, including agreeing on any of the following:

- a- The number of memoranda.
- b- Notification procedures.
- c- The deadlines determined for submitting documents.
- d- Determining a specific expert or specific procedures in expertise, including agreeing to adopt the expert's opinion in relation to the technical issue subject to expert assistance.
- e- A plan for hearing the case.
- f- Reducing any procedural periods stipulated in the law or regulations, except for those related to the court. Where there is no special provision therein, the parties may not agree on a period exceeding those provided for in the Law and the Regulations.

Article 10:

- 1- The existence of agreement on specific procedures for pleading and related matters must be maintained before the end of the first session; Otherwise, the right to adhere to it is forfeited.
- 2- The court shall act on the agreement if it fulfills the conditions stipulated in the Law and the Regulations.

المادة التاسعة :

إضافة لأي اتفاق منصوص عليه في النظام واللائحة، يجوز للأطراف الاتفاق على إجراءات محددة للترافع وما يتصل به وفق أحكام المادة السادسة من النظام ومن ذلك الاتفاق على أي مما يلي :

أ-عدد المذكرات .

ب-إجراءات الإخطار .

ج-المهل المحددة لتقديم المستندات .

د-تحديد خبير معين أو إجراءات معينة في الخبرة، بما في ذلك الاتفاق على اعتماد رأي الخبير فيما يتصل بالمسألة الفنية محل الاستعانة بالخبرة .

هـ- خطة نظر الدعوى .

و-تقليص أي مُدد إجرائية منصوص عليها في النظام أو اللائحة عدا المدد المتعلقة بالمحكمة. وفيما لم يرد فيه نص خاص، لا يجوز للأطراف الاتفاق على مدة تتجاوز المدد المنصوص عليها في النظام واللائحة .

المادة العاشرة :

١-يجب التمسك بوجود الاتفاق على إجراءات محددة للترافع وما يتصل به قبل نهاية الجلسة الأولى؛ وإلا سقط الحق في التمسك به .

٢-تُعمل المحكمة الاتفاق إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في النظام واللائحة .

Chapter 2

Composition of the Court Chambers Composed of One Judge in the First Instance

Article 11:

First instance chambers of the court are composed of one judge, as follows:

- 1- Chambers to hear the following cases:
 - a- Claims provided for in paragraphs (1) and (2) of Article 16 of the Law if the value of the original claim is no more than 1 million riyals.
 - b- Claims filed on the basis of paragraphs (8) and (9) of Article 16 of the Law, whatever the amount of the claim, once it is related to one of the claims provided for in paragraph (1/a) of this Article.
- 2- Chambers to hear the following claims:
 - a- Summary claims in accordance with the provisions of section six of the Law.
 - b- Claim to issue performance orders in accordance with the provisions of section nine of the Law.

الفصل الثاني

تكوين المحكمة الدوائر المؤلفة من قاض واحد في الدرجة الابتدائية

المادة الحادية عشرة :

تؤلف دوائر ابتدائية في المحكمة من قاض واحد
وفق ما يلي :

١-دوائر لنظر الدعاوى الآتية :

أ-الدعاوى المنصوص عليها في الفقرتين (١) و(٢) من المادة السادسة عشرة من النظام إذا كانت قيمة المطالبة الأصلية لا تزيد على مليون ريال .

ب-الدعاوى المقامة بناءً على الفقرتين (٨) و(٩) من المادة السادسة عشرة من النظام أيًا كان مبلغ المطالبة فيها، متى اتصلت بإحدى الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (١/أ) من هذه المادة .

٢-دوائر لنظر الطلبات الآتية :

أ-الطلبات المستعجلة وفق أحكام الباب السادس من النظام .

ب-طلب إصدار أوامر الأداء وفق أحكام الباب التاسع من النظام .

Chambers Composed of One Judge at the Appeal

Article 12:

In addition to considering the objections stipulated in Article 80 of the Law; The Appeal Chamber composed of one judge in the court considers the following:

A- Objecting to judgments, decisions, and orders related to the request to view documents, to retrieve them, or to request proof that their purpose has expired.

b- Objection to the judgments issued to consider the case as null and void.

Judicial Agents

Article 13:

In addition to the duties assigned to them in the Law and the Regulations, judicial agents shall undertake the following:

A- Works related to registration, referral, and delivery of judgments.

B- Reporting procedures.

C- Supporting work to run the session.

D- Procedures of exchanging memoranda.

E - Management of the session room.

F- Managing specialized units.

g- Managing the case and the case file.

H- Drafting and preparing all legal and technical documents related to the work of the court.

الدوائر المؤلفة من قاض واحد في درجة الاستئناف

المادة الثانية عشرة :

إضافة إلى نظر الاعتراضات المنصوص عليها في المادة الثمانين من النظام؛ تتولى دائرة الاستئناف المكونة من قاض واحد في المحكمة النظر في الآتي :

أ- الاعتراض على الأحكام والقرارات والأوامر المتعلقة بطلب الاطلاع على المستندات، أو استردادها، أو طلب إثبات انقضاء الغرض منها .

ب- الاعتراض على الأحكام الصادرة باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

أعوان القضاء

المادة الثالثة عشرة :

يتولى أعوان القضاء - بالإضافة إلى الأعمال المسندة إليهم في النظام واللائحة - الآتي :

أ- الأعمال المتصلة بالقيود والإحالة وتسليم الأحكام

ب- إجراءات التبليغ

ج- الأعمال المساندة لإدارة الجلسة

د- إجراءات تبادل المذكرات

هـ- إدارة قاعة الجلسات

و- إدارة الوحدات المتخصصة

ز- إدارة الدعوى وملف القضية

ح- صياغة وإعداد كافة الوثائق القانونية والفنية ذات الصلة بعمل المحكمة

i- Preparing the reports required by the court.

j- All work related to the preparation of the case.

K- Business related to integration with the competent authorities.

Chapter Three Potentials of Court Work Recoursing to the Private Sector

Article 14:

Recoursing to the private sector shall be - in accordance with the provisions of Article 5 of the Law - by a decision issued by the Minister, provided that the following is taken into account in seeking recourse:

- a- Fulfilling the legal requirements for practicing the activity.
- b- Disclosing any interests, even if they are potential.
- c- Availability of technical expertise and material capabilities necessary to carry out the work.
- d- Undertaking not to disclose any information that is being viewed, even after completing the work.
- e- Compliance with the special technical conditions.

Article 15:

Recoursing to the private sector includes the preparation stage before registering the cases.

ط- إعداد التقارير التي تطلبها المحكمة

ي- جميع الأعمال ذات الصلة بتهيئة الدعوى

ك- الأعمال ذات الصلة بالتكامل مع الجهات المختصة

الفصل الثالث ممكنات عمل المحكمة الاستعانة بالقطاع الخاص

المادة الرابعة عشرة :

تكون الاستعانة بالقطاع الخاص - وفق أحكام المادة الخامسة من النظام- بقرار يصدر من الوزير على أن يراعي في الاستعانة الآتي :

- أ- استيفاء المتطلبات النظامية لممارسة النشاط .
- ب- الإفصاح عن أي مصالح ولو كانت محتملة .
- ج- توافر الخبرات الفنية والقدرات المادية اللازمة للقيام بالعمل .
- د- التعهد بعدم إفشاء أي معلومات يتم الاطلاع عليها ولو بعد الانتهاء من العمل .
- هـ- الالتزام بالشروط الفنية الخاصة .

المادة الخامسة عشرة :

تشمل الاستعانة بالقطاع الخاص مرحلة التهيئة قبل قيد الدعاوي .

Specialized Administrations and Units

Article 16:

Any of the procedures mentioned in Article 5 of the Law, and any other procedure stipulated by the Law or the regulation, may be assigned to the competent administration - including the central administrations.

Article 17:

Specialized units may be established to prepare for hearing disputes in accordance with the provisions of the Law and the Regulations.

Court Acquaintance with Merchants opinion

Article 18:

The court may be acquainted with the opinion of the merchants, according to the following rules:

- a- That the dispute is between two merchants.
- b- That the person who is consulted is one of the practitioners or professionals in the disputed activity.

Article 19:

Unless the parties agree on a person whose opinion is acquainted; The selection shall be according to the order in the list prepared by the Ministry in coordination with the Council of Chambers of Commerce and Industry or the competent authorities related to trade or investment activities.

الإدارات والوحدات المتخصصة

المادة السادسة عشرة :

يجوز أن يُسند إلى الإدارة المختصة - بما في ذلك الإدارات المركزية - أي من الإجراءات الواردة في المادة الخامسة من النظام، وأي إجراء آخر نص عليه النظام أو اللائحة .

المادة السابعة عشرة :

يجوز إنشاء وحدات متخصصة لتهيئة نظر المنازعات وفق أحكام النظام واللائحة .

استئناس المحكمة برأي التجار

المادة الثامنة عشرة :

للمحكمة الاستئناس برأي التجار، وفق الضوابط الآتية :

أ- أن تكون المنازعة بين تاجرين .

ب- أن يكون من يستأنس برأيه من الممارسين أو الممتهين للنشاط محل المنازعة .

المادة التاسعة عشرة :

ما لم يتفق الأطراف على من يستأنس برأيه؛ يكون الاختيار حسب الترتيب في القائمة التي تعدها الوزارة بالتنسيق مع مجلس الغرف التجارية والصناعية أو الجهات المختصة ذات الصلة بأنشطة التجارة أو الاستثمار .

Article 20:

It is available - when necessary - to those whose opinion is acquainted to view the case papers and documents.

المادة العشرون :

يتاح - عند الاقتضاء - لمن يستأنس برأيه الاطلاع على أوراق القضية ومستنداتها .

Article 21:

The obligations stipulated in Articles 148 and 149 of the Regulations shall apply to those opinion is acquainted.

المادة الحادية والعشرون :

تسري على من يستأنس برأيه الالتزامات الواردة في المادة الثامنة والأربعين بعد المائة والمادة التاسعة والأربعين بعد المائة من اللائحة .

Technical Advisory Opinions

الآراء الفنية الاستشارية

Article 22:

The court may seek the opinion of specialists to clarify technical issues in laws, international trade or investment agreements, and the related activities.

المادة الثانية والعشرون :

للمحكمة الاستعانة برأي المختصين لإيضاح المسائل الفنية في القوانين، واتفاقيات التجارة أو الاستثمار الدولية، والأنشطة المتصلة بها .

Chapter Four Electronic Litigation General Provisions

الفصل الرابع التقاضي الإلكتروني أحكام عامة

Article 23:

The electronic litigation procedures shall be through the electronic systems approved by the Ministry.

المادة الثالثة والعشرون :

تكون إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة من الوزارة .

Article 24:

It is permissible to take advantage of artificial intelligence techniques in electronic procedures, and dispense with any procedure whose purpose was achieved by using that technology.

المادة الرابعة والعشرون :

يجوز الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإجراءات الإلكترونية، ويستغنى عن أي إجراء تحققت غايته باستخدام تلك التقنية .

Article 25:

The opponent's denial of what his opponent has submitted is not valid just because it was submitted electronically.

Article 26:

The procedures for paying the financial amounts stipulated in the Law and the Regulations shall be electronic.

Article 27:

1- Where there is no special provision therein; The time for taking the electronic procedure is during the official working hours with regard to holding the sessions and any procedure that requires hearing the party or whoever the court calls for, and it may be held outside the official working hours based on the approval of the council.

2- In all cases, the consideration shall be in the local time of the Kingdom.

Article 28:

It is sufficient to sign - stipulated in the Law and Regulations - by electronic means of verification approved by the Ministry.

Remote Pleading

Article 29:

Remote pleading: The use of electronic means of communication between two or more parties to achieve attendance.

المادة الخامسة والعشرون :

لا يعتد بإنكار الخصم لما قدمه خصمه لمجرد كونه قدم الكترونياً .

المادة السادسة والعشرون :

تكون إجراءات سداد المبالغ المالية المنصوص عليها في النظام واللائحة إلكترونياً .

المادة السابعة والعشرون :

١- فيما لم يرد فيه نص خاص؛ يكون وقت اتخاذ الإجراء الإلكتروني في أوقات العمل الرسمي فيما يتعلق بعقد الجلسات وأي إجراء يستلزم سماع الطرف أو من تطلبه المحكمة، ويجوز عقدها خارج وقت العمل الرسمي بناءً على موافقة المجلس .

٢- في جميع الأحوال، يكون المعتبر في التوقيت المحلي للمملكة .

المادة الثامنة والعشرون :

يكفي عن التوقيع - المنصوص عليه في النظام واللائحة - بوسائل التحقق الإلكترونية المعتمدة من الوزارة .

الترافع عن بُعد

المادة التاسعة والعشرون :

يقصد بالترافع عن بُعد: استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية بين طرفين أو أكثر لتحقيق الحضور .

Article 30:

Pleadings may be conducted remotely - in all cases and claims that the court is competent to consider - by using the remote means of communication approved by the Ministry, without prejudice to the publicity of the sessions.

Chapter Five Jurisdiction Qualitative Jurisdiction

Article 31:

Commercial courts shall have jurisdiction in lawsuits filed against the merchant in commercial contract disputes, when the value of the original claim in the lawsuit is more than five hundred thousand riyals.

Spatial Jurisdiction

Article 32:

The council may specify one or more commercial courts with jurisdiction over a certain type of cases.

Adjudication on Pleas Related to jurisdiction

Article 33:

The right to plead the lack of spatial jurisdiction shall forfeit if the party makes any claim, defense, or plea for inadmissibility at any stage of the case, including the stage of preparation of the case.

المادة الثلاثون :

يجوز إجراء الترافع عن بعد - في كافة الدعاوى والطلبات التي تختص المحكمة بنظرها - عبر استخدام وسائل الاتصال عن بعد المعتمدة من الوزارة، ودون الإخلال بعلنية الجلسات .

الفصل الخامس الاختصاص الاختصاص النوعي

المادة الحادية والثلاثون :

تختص المحاكم التجارية في الدعاوى المقامة على التاجر في منازعات العقود التجارية، متى كانت قيمة المطالبة الأصلية في الدعوى تزيد على خمسمائة ألف ريال .

الاختصاص المكاني

المادة الثانية والثلاثون :

للمجلس تحديد محكمة تجارية أو أكثر تختص بالنظر في نوع معين من القضايا .

بالنظر في نوع معين من القضايا

المادة الثالثة والثلاثون :

يسقط الحق بالدفع بعدم الاختصاص المكاني إذا أبدى الطرف أي طلب أو دفاع أو دفع بعدم القبول في أي مرحلة من مراحل الدعوى، بما في ذلك مرحلة تهيئة الدعوى .

Article 34:

The judgment issued in accordance with the provisions of Article 18 of the Law shall be referred to the competent administration within a maximum period of three days from the date of the judgement, and the objection shall be submitted to the Appeals Chamber within a maximum period of the day following its submission.

Article 35:

The provisions of Article 18 of the Law and Article 34 of the Regulation shall apply to the adjudication of the plea for lack of state and spatial jurisdiction.

Chapter Six Failure to Hear the Case due to lapse of time

Article 36:

If the claimed right arises prior to the law's entry into force, the period stipulated in Article 24 of the law shall be calculated from the date of the law's entry into force.

Article 37:

Where there is no special provision therein, the period stipulated in Article 24 of the system begins to run from the day the debt becomes due for payment.

المادة الرابعة والثلاثون :

يحال الحكم الصادر وفق أحكام المادة الثامنة عشرة من النظام إلى الإدارة المختصة في مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ النطق به، ويرفع الاعتراض إلى دائرة الاستئناف في مدة أقصاها اليوم التالي لتقديمه .

المادة الخامسة والثلاثون :

تسري أحكام المادة الثامنة عشرة من النظام، والمادة الرابعة والثلاثين من اللائحة على الفصل في الدفع بعدم الاختصاص الولائي والمكاني .

الفصل السادس عدم سماع الدعوى لمضي المدة

المادة السادسة والثلاثون :

إذا كان الحق المدعى به ناشئاً قبل نفاذ النظام، فتحتسب المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة والعشرين من النظام اعتباراً من تاريخ نفاذ النظام .

المادة السابعة والثلاثون :

فيما لم يرد فيه نص خاص، يبدأ سريان المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة والعشرين من النظام من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء .

Chapter Seven Procedural Durations

الفصل السابع المدد الإجرائية

Article 38:

Where there is no special provision therein;
The maximum limit for adjudication in a case
is as follows:

- a- One hundred and eighty days for lawsuits filed before the first instance, with the exception of small claims.
- b- Twenty days for the objections by appeal to judgments whose appeals are merely heard without a pleading.
- c- Ninety days for objections to appeal on rulings not included in paragraph (b) of this article.

المادة الثامنة والثلاثون :

فيما لم يرد فيه نص خاص؛ يكون الحد الأقصى
للفصل في القضية وفق الآتي :

- أ- مائة وثمانون يوماً في الدعاوى المقامة أمام
الدرجة الابتدائية، عدا الدعاوى اليسيرة .
- ب- عشرون يوماً في الاعتراضات بالاستئناف على
الأحكام التي يكتفى بنظر الاستئناف فيها دون
مرافعة .
- ج- تسعون يوماً في الاعتراضات بالاستئناف على
الأحكام غير المشمولة بالفقرة (ب) من هذه المادة .

Chapter Eight Notification Notification Address

الفصل الثامن التبليغ عنوان التبليغ

Article 39:

The selection of the address in accordance
with the provisions of Article 9 of the Law
must be in writing.

المادة التاسعة والثلاثون :

يجب أن يكون اختيار العنوان وفق أحكام المادة
التاسعة من النظام مكتوباً .

Article 40:

Notification to the legal person is achieved
by notifying the person authorized to receive
notifications in the Commercial Register.

المادة الأربعون :

يتحقق تبليغ الشخص الاعتباري بتبليغ الشخص
المفوض بتلقي التبليغات في السجل التجاري .

Article 41:

The provisions of paragraph 1/e of Article 9
of the Law do not apply to the following two
cases:

المادة الحادية والأربعون :

لا تسري أحكام الفقرة (١/هـ) من المادة التاسعة من
النظام في الحالتين الآتيتين :

- a- Cessation of the Litigation
- b- Objecting to a petition for reconsideration.

- أ- انقطاع الخصومة .
- ب- الاعتراض بالتماس إعادة النظر .

Article 42:

The provisions of paragraph 1/f of Article 9 of the Law shall not apply after the expiration of (five years) from the date of the contract unless the parties agree otherwise.

Notification Procedures

Article 43:

The notice of notification must include a statement of the capacity of the person to be served.

Article 44:

In order to apply the provisions of Article 12 of the Law, it is required that the address of the person to whom the notification is addressed is recorded in a document concluded between the two parties.

Article 45:

Notification of a natural person is considered a notification to someone other than his person if it is notified to one of the people living with him in the residence of the person to whom the notification is addressed.

المادة الثانية والأربعون :

لا تسري أحكام الفقرة (١/و) من المادة التاسعة من النظام بعد انقضاء (خمس سنوات) من تاريخ العقد ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك .

إجراءات التبليغ

المادة الثالثة والأربعون :

يجب أن يتضمن إشعار حصول التبليغ بيان صفة الموجه إليه التبليغ .

المادة الرابعة والأربعون :

يشترط لتطبيق أحكام المادة الثانية عشرة من النظام أن يكون عنوان الموجه إليه التبليغ مثبتاً في وثيقة مبرمة بين الطرفين .

المادة الخامسة والأربعون :

يعد تبليغ الشخص ذي الصفة الطبيعية تبليغاً لغير شخصه إذا تبليغ أحد الساكنين معه في مقر سكن من وجه إليه التبليغ .

Chapter Nine The Right to Access Request to

Obtain or Access a Document

Article 46:

The application submitted in accordance with Article 46 of the Law must specify the documents themselves or their types, and their relationship to the commercial transaction or the lawsuit. If the application is related to a group of documents, the applicant must classify them according to their type.

الفصل التاسع حق الاطلاع طلب

الحصول أو الاطلاع على مستن

المادة السادسة والأربعون :

يجب أن يتضمن الطلب المقدم وفقاً للمادة السادسة والأربعين من النظام تحديد المستندات بذاتها أو أنواعها، وعلاقتها بالتعامل التجاري أو بالدعوى، وإذا كان الطلب متعلقاً بمجموعة من المستندات، فعلى مقدم الطلب تصنيفها بحسب نوعها .

Article 47:

1- Whoever adheres to the confidentiality of the document in accordance with the provisions of paragraph (1/c) of Article 46 of the Law must indicate the aspect of confidentiality.

2- The estimation of the confidentiality of the document - if it is adhered to - is for the court, taking into account the following:

a- Whether the confidentiality is stated by a Law or a decision by the competent authority.

b- Whether the agreement between the two parties includes the confidentiality or non- confidentiality of the document.

c- Whether reviewing the document would violate any right of the trade secret or any rights related to it.

Providing Public Access to Commercial Claims Data

Article 48:

The request for access in accordance with the provisions of paragraph (2) of Article 13 of the Law shall be electronic; No data or documents in the case may be published or handled except in accordance with the provisions stipulated in the relevant Laws and decisions.

Article 49:

Accessing the case papers includes accessing copies of judgments and decisions issued in them.

المادة السابعة والأربعون :

١- على من يتمسك بسرية المستند وفق أحكام الفقرة (١/ج) من المادة السادسة والأربعين من النظام أن يبين وجه السرية .

٢- يرجع تقدير سرية المستند - في حال التمسك بها - إلى المحكمة، وتراعي في ذلك الآتي :

أ- ما إذا كانت السرية متقررّة بموجب نظام، أو قرار من الجهة المختصة .

ب- ما إذا تضمن الاتفاق بين الطرفين سرية المستند أو عدم سرّيته .

ج- ما إذا كان من شأن الاطلاع على المستند انتهاك أي حق في السر التجاري أو أي حقوق متصلة به .

إتاحة اطلاع العموم على بيانات الدعاوى التجارية

المادة الثامنة والأربعون :

يكون طلب الاطلاع وفق أحكام الفقرة (٢) من المادة الثالثة عشرة من النظام إلكترونيًا؛ ولا يجوز نشر أو تداول أي بيانات أو وثائق في القضية إلا وفق الأحكام المنصوص عليها في الأنظمة والقرارات ذات الصلة .

المادة التاسعة والأربعون :

يشمل الاطلاع على أوراق القضية الاطلاع على نسخ الأحكام والقرارات الصادرة فيها .

1- The determination of the confidentiality of some papers or documents of the commercial case shall be in accordance with the provisions of paragraph (2) of Article 13 of the Law based on a request submitted by any of the parties or an interested party, including the reasons for the request. The court may, when necessary, decide the confidentiality of the papers or documents temporarily until adjudicating the request.

2- The court shall adjudicate the confidentiality request by a decision that is not subject to appeal in any way, and it has the following in this regard:

- a- Determining the confidentiality of papers or documents for other than the court and the parties.
- b- Determining the accessibility without handling papers or documents.
- c- Determining the confidentiality of papers or documents temporarily.

Chapter Ten Representation in the Commercial Lawsuits Lawsuits and Claims Filed by a Lawyer

Article 51:

The filing of all lawsuits that are within the jurisdiction of the court and all appeals must be filed by a lawyer, with the exception of the following:

١- يكون تقرير سرية بعض أوراق الدعوى التجارية أو مستنداتها وفق أحكام الفقرة (٢) من المادة الثالثة عشرة من النظام بناء على طلب يقدم من أي من الأطراف أو ذي مصلحة متضمناً أسباب الطلب، والمحكمة - عند الاقتضاء - تقرير سرية الأوراق أو المستندات مؤقتاً إلى حين الفصل في الطلب .

٢- تفصل المحكمة في طلب السرية بقرار غير قابل للطعن بأي طريق، ولها في ذلك الآتي :

أ- تقرير سرية الأوراق أو المستندات لغير المحكمة والأطراف .

ب- تقرير الاطلاع دون تداول الأوراق أو المستندات .

ج- تقرير سرية الأوراق أو المستندات مؤقتاً .

الفصل العاشر التمثيل في الدعوى التجارية الدعاوى والطلبات التي ترفع من محام

المادة الحادية والخمسون :

يجب أن يكون رفع جميع الدعاوى التي تختص بنظرها المحكمة وجميع طلبات الاستئناف من محام ويستثنى من ذلك الآتي :

a- The lawsuits stipulated in paragraphs (2), (8) and (9) of Article 16 of the Law.

b- Small claims stipulated in Paragraph (1) of Article 78 of the Law.

c- Appeals to judgments, decisions, and orders issued in the cases stipulated in paragraphs (A) and (B) of this Article.

Article 52:

The filing of an application for cassation or a petition for reconsideration must be from a lawyer.

Article 53:

Pleading before the First Instance and Appeals Chambers must be by a lawyer, in the following lawsuits:

A- The lawsuits provided for in paragraphs (1), (2), (8), and (9) of Article 16 of the Law, when the value of the original claim exceeds ten million riyals.

B- The lawsuits stipulated in paragraphs (3), (4), (6), and (7) of Article 16 of the Law, when the value of the original claim exceeds two million riyals.

C- The lawsuits stipulated in Paragraph (5) of Article 16 of the Law, when the lawsuit relates to a request to open a financial reorganization procedure.

أ- الدعاوى المنصوص عليها في الفقرات (٢) و (٨) و (٩) من المادة السادسة عشرة من النظام .

ب- الدعاوى اليسيرة المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الثامنة والسبعين من النظام .

ج- طلبات الاستئناف على الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

المادة الثانية والخمسون :

يجب أن يكون رفع طلب النقض أو التماس إعادة النظر من محام .

المادة الثالثة والخمسون :

يجب أن يكون الترافع أمام الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف من محام، في الدعاوى الآتية :

أ- الدعاوى المنصوص عليها في الفقرات (١) و (٢) و (٨) و (٩) من المادة السادسة عشرة من النظام، متى كانت قيمة المطالبة الأصلية تزيد على عشرة ملايين ريال .

ب- الدعاوى المنصوص عليها في الفقرات (٣) و (٤) و (٦) و (٧) من المادة السادسة عشرة من النظام، متى كانت قيمة المطالبة الأصلية تزيد على مليوني ريال .

ج- الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (٥) من المادة السادسة عشرة من النظام، متى كانت الدعوى تتعلق بطلب افتتاح إجراء إعادة تنظيم مالي .

Article 54:

In all cases, the pleading and submission of any memoranda to the Commercial Chamber of the Supreme Court must be by a lawyer.

Representation of a Legal Person

Article 55:

An exception to the provisions of Articles 51, 52, 53, and 54 of the Regulations; Lawsuits, objections, and pleadings may be filed by representatives of the administrative authorities, and employees of the legal departments of the private legal person if they are licensed by the Ministry.

The Effect of Violating the Provisions of Representation

Article 56:

No lawsuit or claims filed in violation of the provisions of Articles 51 and 52 of the Regulations shall be accepted.

Chapter Eleven Reconciliation and Mediation

Article 57:

Where there is no special provision in the Law and Regulations, and unless the parties agree on special procedures; Any reconciliation and mediation in a commercial dispute shall be subject to the relevant provisions stipulated in the work rules and procedures of the reconciliation offices.

المادة الرابعة والخمسون :

في جميع الأحوال، يجب أن تكون المرافعة وتقديم أي مذكرات لدى الدائرة التجارية في المحكمة العليا من محام .

تمثيل الشخصية الاعتبارية

المادة الخامسة والخمسون :

استثناء من أحكام المواد الحادية والخمسين، والثانية والخمسين، والثالثة والخمسين، والرابعة والخمسين من اللائحة؛ يجوز رفع الدعاوى والاعتراضات والترافع من ممثلي الجهات الإدارية، ومن موظفي الإدارات القانونية للشخصية الاعتبارية الخاصة إذا كانوا مرخصين من الوزارة .

أثر مخالفة أحكام التمثيل

المادة السادسة والخمسون :

لا تقبل أي دعوى أو طلبات مرفوعة بالمخالفة لأحكام المادة الحادية والخمسين والمادة الثانية والخمسين من اللائحة .

الفصل الحادي عشر المصالحة والوساطة

المادة السابعة والخمسون :

فيما لم يرد فيه نص خاص في النظام واللائحة وما لم يتفق الأطراف على إجراءات خاصة؛ تسري على أي مصالحة ووساطة في منازعة تجارية الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قواعد العمل في مكاتب المصالحة وإجراءاته .

Cases in Which Reconciliation and Mediation Must Previously be Resorted to

Article 58:

Resorting to conciliation and mediation before registering any of the following cases:

- a- Cases stipulated in paragraph (3) of Article 16 of the Law.
- b- The cases stipulated in Paragraph (1) of Article 11 of the Regulations.
- c- Cases in which the parties are spouses, or they are related to the fourth degree.
- d- Cases related to contracts that include an agreement - in writing - to resort to reconciliation, mediation and amicable settlement before resorting to the judiciary.

Article 59:

- 1- The previous resort to reconciliation is achieved by submitting a document stating the end of the reconciliation without reconciliation or by reconciliation in some of the dispute, or submitting evidence that the reconciliation procedures have begun and the period specified in Paragraph (1) of Article 8 of the Law has passed, and the registration of the case does not preclude the continuation of the process of reconciliation and mediation.
- 2- The provisions of Article 21 of the Law shall apply in the event that the plaintiff fails to submit what is stipulated in paragraph 1 of this Article.

الدعاوى التي يجب فيها سبق اللجوء للمصالحة والوساطة

المادة الثامنة والخمسون :

اللجوء إلى المصالحة والوساطة قبل قيد أي من
الدعاوى الآتية :

- أ-الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة السادسة عشرة من النظام .
- ب-الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الحادية عشرة من اللائحة .
- ج-الدعاوى التي يكون أطرافها زوجين، أو تربطهم صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة .
- د-الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تتضمن الاتفاق - كتابة - على اللجوء إلى المصالحة والوساطة والتسوية الودية قبل اللجوء إلى القضاء .

المادة التاسعة والخمسون :

- ١-يتحقق سبق اللجوء إلى المصالحة بتقديم وثيقة بانتهاء المصالحة بغير صلح أو بصلح في بعض المنازعة، أو تقديم ما يثبت البدء في إجراءات المصالحة ومضي المدة المحددة في الفقرة (١) من المادة الثامنة من النظام، ولا يحول قيد الدعوى دون استمرار عملية المصالحة والوساطة .
- ٢-تطبق أحكام المادة الحادية والعشرين من النظام في حال عدم تقديم المدعي ما نصت عليه الفقرة (١) من هذه المادة .

Article 60:

The court may, at any stage, refer the parties - subject to their consent - to reconciliation and mediation, and this is recorded in the case record, and it shall take into account on the next date the duration of the reconciliation and mediation procedures.

Article 61:

If the parties reach reconciliation or settlement after registering the case, what they have agreed upon is recorded in a reconciliation report, signed by the litigants and the competent employee, and appended to the executive form.

Article 62:

In the cases in which the reconciliation ends with an executive document in accordance with the provisions of the Enforcement Law, the court shall be provided with a copy of it, and the case shall be deemed terminated accordingly.

Article 63:

The provisions of paragraph (2) of Article 29 of the Law shall apply at any stage in which the agreement was reached, even after closing the pleadings or before the court before which the objection is made.

Article 64:

One of the parties may offer a fixed-term or non-chronic settlement to the other party, provided that the other party may withdraw its offer at any time, and if the other party accepts the offer before withdrawing it, the provisions of paragraph (2) of Article 29 of the Law shall apply to it.

المادة الستون :

للمحكمة في أي مرحلة إحالة الأطراف - بشرط موافقتهم - إلى المصالحة والوساطة، ويثبت ذلك في محضر القضية، وتراعى في الموعد التالي مدة إجراءات المصالحة والوساطة .

المادة الحادية والستون :

إذا توصل الأطراف إلى المصالحة أو التسوية بعد قيد القضية، أثبت ما اتفقوا عليه في محضر صلح، يوقع من الخصوم ومن الموظف المختص، ويذيل بالصيغة التنفيذية .

المادة الثانية والستون :

في الأحوال التي تنتهي المصالحة فيها بسند تنفيذي بموجب أحكام نظام التنفيذ، تزود المحكمة بصورة منه، وتعد الدعوى منقضية بذلك .

المادة الثالثة والستون :

تسري أحكام الفقرة (٢) من المادة التاسعة والعشرين من النظام في أي مرحلة تم فيها الاتفاق ولو بعد قفل باب المرافعة أو أمام المحكمة المعترض أمامها .

المادة الرابعة والستون :

يجوز لأحد الأطراف عرض تسوية مزمدة بأجل محدد أو غير مزمدة للطرف الآخر، على أن للطرف سحب عرضه في أي وقت، وإذا قبل الطرف الآخر العرض قبل سحبه فيسري عليه ما ورد في نص الفقرة (٢) من المادة التاسعة والعشرين من النظام .

Chapter Twelve Conduct of the Trial

الفصل الثاني عشر سير المحاكمة

Article 65:

The court order stipulated in Paragraph (1) of Article 13 of the Law shall be recorded in the minutes of the case, provided that it includes proof of the incident in question, the amount of the fine, and the identification of the person or persons against whom the order is issued, and the President of the Court shall be provided with a copy of it immediately upon its issuance.

Article 66:

If the order stipulated in paragraph (1) of Article 13 of the Law is issued against a lawyer or a person licensed to do work related to the case, the court shall inform the competent authority, and provide it with a copy of the order.

Article 67:

The provisions of paragraph (1) of Article 26 of the Law shall apply to the failure of any of the parties to submit what was requested of him under the provisions of the Law and the Regulations, or what was requested of him at the stage of preparing the case.

Article 68:

An objection may be made to the decision stipulated in paragraph (2) of Article 26 of the Law, along with an objection to the judgment issued in the matter.

المادة الخامسة والستون :

يكون إثبات أمر المحكمة المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة الثالثة عشرة من النظام في محضر القضية، على أن يتضمن إثبات الواقعة محل الإخلال، ومقدار الغرامة، وتحديد الشخص أو الأشخاص الصادر بحقهم الأمر، ويزود رئيس المحكمة بنسخة منه فور صدوره .

المادة السادسة والستون :

إذا كان الأمر المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة الثالثة عشرة من النظام صادراً بحق محام أو شخص مرخص لعمل ذي صلة بالقضية، فتبلغ المحكمة الجهة المختصة، وتزودها بنسخة من الأمر .

المادة السابعة والستون :

تسري أحكام الفقرة (١) من المادة السادسة والعشرين من النظام على تخلف أي من الأطراف عن تقديم ما طلب منه بموجب أحكام النظام واللائحة، أو ما طلب منه في مرحلة تهيئة الدعوى .

المادة الثامنة والستون :

يجوز الاعتراض على القرار المنصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة السادسة والعشرين من النظام مع الاعتراض على الحكم الصادر في الموضوع .

Part Two

Procedures for Hearing the Case

Chapter One

Pre-Registration Procedures

الباب الثاني

إجراءات نظر الدعوى

الفصل الأول

إجراءات ما قبل القيد

Article 69:

The plaintiff and the defendant must be notified in accordance with the provisions of paragraph (1) of Article 19 of the Law in all cases that are within the jurisdiction of the court, except for the following:

- 1- Cases related to penalties stipulated in Commercial Law.
- 2- Cases in which the administration is a party.
- 3- Cases whose filing procedures are determined by special statutory provisions.
- 4- Small claims.
- 5- Summary claims.

Article 71:

- 1- The notification is achieved when the plaintiff sends the data mentioned in Article 70 of the Regulations to any of the addresses of the defendant by any means.
- 2- It shall be considered as a notification providing evidence of resorting to amicable settlement, conciliation or mediation before filing the case, provided that the period stipulated in paragraph (1) of Article 19 of the Law has elapsed.

المادة التاسعة والستون :

يجب أن يخطر المدعي والمدعى عليه وفق أحكام الفقرة (١) من المادة التاسعة عشرة من النظام في جميع الدعاوى التي تختص بنظرها المحكمة، فيما عدا الآتي :

- ١- الدعاوى المتصلة بالعقوبات المنصوص عليها في الأنظمة التجارية .
- ٢- الدعاوى التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها .
- ٣- الدعاوى المحددة إجراءات رفعها بموجب نصوص نظامية خاصة .
- ٤- الدعاوى اليسيرة .
- ٥- الطلبات المستعجلة .

المادة الحادية والسبعون :

- ١- يتحقق الإخطار بقيام المدعي بإرسال البيانات الواردة في المادة السبعين من اللائحة إلى أي من عناوين المدعى عليه بأي وسيلة كانت .
- ٢- يعد في حكم الإخطار تقديم ما يثبت اللجوء إلى التسوية الودية أو المصالحة أو الوساطة قبل قيد الدعوى، بشرط مضي المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة التاسعة عشرة من النظام .

Article 72:

The statement of claim must be accompanied by a proof of the notification, and in the event that the notification proof is not attached, the provisions of Article 21 of the Law shall apply.

Article 73:

1- In the event that the parties to the commercial transaction, prior to filing the case, take any of the procedures stipulated in paragraph (2) of Article 19 of the Law, the parties shall notify the court of the commencement of taking the action.

2- The supervision of the procedures stipulated in paragraph (2) of Article 19 of the Law may be assigned to the private sector.

Article 74:

Documenting what was taken under paragraph (2) of Article 19 of the Law shall be through one of the electronic systems approved by the Ministry, or by an approved notary, or a service provider licensed by the Ministry.

Article 75:

The plaintiff shall submit to the competent administration, upon registering the case, the result of any of the measures taken in paragraph (2) of Article 19 of the Law - if any.

المادة الثانية والسبعون :

يجب أن يرافق صحيفة الدعوى ما يثبت الإخطار، وفي حال عدم إرفاق ما يثبت الإخطار فتطبق أحكام المادة الحادية والعشرين من النظام .

المادة الثالثة والسبعون :

١- في حال قيام أطراف التعامل التجاري قبل قيد الدعوى باتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة التاسعة عشرة من النظام، فيشعر الأطراف المحكمة بالبدء، في اتخاذ الإجراء .

٢- يجوز إسناد الإشراف على الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة التاسعة عشرة من النظام إلى القطاع الخاص .

المادة الرابعة والسبعون :

يكون توثيق ما تم اتخاذه بموجب الفقرة (٢) من المادة التاسعة عشرة من النظام عبر أحد الأنظمة الإلكترونية المعتمدة من الوزارة، أو من موثق معتمد، أو مقدم خدمة مرخص من الوزارة .

المادة الخامسة والسبعون :

يقدم المدعي للإدارة المختصة عند قيد الدعوى نتيجة ما تم اتخاذه من أي من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة التاسعة عشرة من النظام - إن وجد .

Chapter Two

Registration of a Lawsuit

The Statement of Claim Data

الفصل الثاني

قيد الدعوى

بيانات صحيفة الدعوى

Article 76:

The statement of claim must include - in addition to the data stipulated in the Law and the Law of Civil Procedures - the following:

- a- The full name of the natural person of the plaintiff and the defendant.
- b- The identity number of the natural person, the commercial register number of the legal person, and the investment license for the foreign investor - as the case may be - for the plaintiff and the defendant.
- c- The mobile phone number of the plaintiff, his representative, and the representative of the legal person.
- d- The date of notification in cases where notification is required.
- e- The available information on the activity of the party if he is a merchant.
- f- Lawyer's license number if the lawsuit must be filed by a lawyer.
- g- Data of the related claims - if any.

Article 77:

1- The statement of claim must include a statement of the connection between the requests, if there are more than one.

2- Without prejudice to the provisions of Article 21 of the Law, the court rules that the case is inadmissible when it contains unrelated requests, unless the plaintiff limits his claim to one of them.

المادة السادسة والسبعون :

يجب أن تتضمن صحيفة الدعوى - إضافة إلى البيانات المنصوص عليها في النظام ونظام المرافعات الشرعية - الآتي :

أ- الاسم الكامل للشخص الطبيعي للمدعي والمدعى عليه .

ب- رقم الهوية للشخص الطبيعي، ورقم السجل التجاري للشخص الاعتباري، وترخيص الاستثمار للمستثمر الأجنبي -بحسب الأحوال- للمدعي والمدعى عليه .

ج- رقم الهاتف المحمول لكل من المدعي ووكيله وممثل الشخص الاعتباري .

د- تاريخ الإخطار في الدعوى التي يجب فيها الإخطار .

هـ- ما يتوافر من معلومات عن نشاط الطرف إذا كان تاجراً .

و- رقم رخصة المحاماة إذا كانت الدعوى يجب رفعها من محام .

ز- بيانات الدعوى المرتبطة - إن وجدت .

المادة السابعة والسبعون :

١- يجب أن تتضمن صحيفة الدعوى بيان الارتباط بين الطلبات حال تعددها .

٢- دون إخلال بما نصت عليه المادة الحادية والعشرون من النظام، تحكم المحكمة بعدم قبول الدعوى عند تضمنها طلبات لا رابط بينها، ما لم يحصر المدعي دعواه في أحدها .

Article 78:

The competent department shall verify the requirements for registering the case, and any requirements stipulated in the Commercial Laws, and the attachments may be verified electronically by linking with the competent authorities.

المادة الثامنة والسبعون :

تتولى الإدارة المختصة التحقق من متطلبات قيد القضية، وأي متطلبات منصوص عليها في الأنظمة التجارية، ويجوز أن يتم التحقق من المرفقات إلكترونياً عن طريق الربط مع الجهات المختصة .

Article 79:

1- The competent administration shall register the statement of claim on the day it is submitted, if it is complete, and it shall be referred to the competent administration as soon as it is registered.

المادة التاسعة والسبعون :

١-تُقيد الإدارة المختصة صحيفة الدعوى في يوم تقديمها إذا كانت مستوفية، وتحال إلى الدائرة المختصة فور قيدها .

2- The date of the status conference for the case shall be set no more than (twenty) days from the date of its registration, and the parties shall be notified at most on the day following the registration of the case.

٢-يحدد موعد الجلسة التحضيرية للدعوى بما لا يزيد على (عشرين) يوماً من تاريخ قيدها، ويبلغ الأطراف في اليوم التالي من قيد الدعوى على الأكثر .

Article 80:

Cases are referred to the chambers equally according to their type automatically from the electronic system.

المادة الثمانون :

تحال القضايا للدوائر بالتساوي حسب نوعها آلياً من النظام الإلكتروني .

Article 81:

With the exception of summary claims, the defendant must file a memorandum of his defense that includes an explicit answer and a response to the case, all his submissions, specifying his claims, and all his evidence, at least one day before the hearing.

المادة الحادية والثمانون :

على المدعى عليه -فيما عدا الطلبات المستعجلة- أن يودع مذكرة بدفاعه مشتملة على جواب صريح وملاقٍ للدعوى، وجميع دفعه، وتحديد طلباته، وجميع أسانيده، وذلك قبل الجلسة بيوم واحد على الأقل .

Article 82:

The date of the first hearing before the court shall be at least four days after the date of notification of the case, and when necessary and in urgent requests, the period may be reduced to twenty-four hours. When reducing, it is necessary to notify the litigant himself and the possibility of his arrival to the court on the specified time.

Chapter Three

Lawsuit

Preparation and Management

Preparation of a Lawsuit

Article 83:

The competent department shall prepare the case, including the following:

1- Preparing the initial report on the case, provided that it includes a study of the preliminary issues, the subject of the dispute between the two parties, and the scope of evidence.

2- A statement of the procedures that took place before registration in accordance with the provisions of paragraph (2) of Article 19 of the Law.

3- Request to complete any requirements for the preparation, including the following:

a- Requesting the completion of any documents related to the data and activities of the parties or referred to in the statement of claim or the memoranda.

b- Requesting any documents stipulated in Commercial Laws, the Law, regulations, or work forms and procedures

المادة الثانية والثمانون :

يكون موعد الجلسة الأولى أمام المحكمة بعد أربعة أيام على الأقل من تاريخ الإبلاغ بالدعوى ويجوز عند الضرورة وفي الطلبات العاجلة تقليص المدة إلى أربع وعشرين ساعة، ويلزم عند التقليص تبليغ الخصم نفسه وإمكانية وصوله إلى المحكمة في الموعد المحدد .

الفصل الثالث

تهيئة الدعوى وإدارتها

تهيئة الدعوى

المادة الثالثة والثمانون :

تتولى الإدارة المختصة تهيئة الدعوى، ويشمل ذلك الآتي :

١- إعداد التقرير الأولي عن الدعوى، على أن يتضمن دراسة المسائل الأولية، وتحديد محل المنازعة بين الطرفين، ونطاق الأدلة .

٢- بيان الإجراءات التي تمت قبل القيد وفق أحكام الفقرة (٢) من المادة التاسعة عشرة من النظام .

٣- إكمال أي متطلبات للتهيئة، بما في ذلك الآتي :

أ- طلب إكمال أي مستندات ذات صلة ببيانات ونشاط الأطراف أو أشير إليها في صحيفة الدعوى أو في المذكرات .

ب- طلب أي مستندات منصوص عليها في الأنظمة التجارية أو النظام أو اللائحة أو نماذج وإجراءات العمل .

Lawsuit Management Plan

Article 84:

Taking into account the durations stipulated in Article 38 of the Regulations, the competent department, after registering the case, shall prepare a draft for the lawsuit management plan provided that it includes the following:

- a- Classification of the case.
- b- A brief description of the case and the request.
- c- The proposed time for hearing the case.
- d- Synchronizing the procedures, provided that they include the proposed number of sessions, their dates and durations.
- e- Suggesting any procedure required for the hearing of the case and the mechanism for its execution.

Execution of Lawsuit Management Plan

Article 85:

The head of the chamber approves the lawsuit management plan and it is referred to the competent administration for execution, and made accessible for the parties.

خطة إدارة الدعوى

المادة الرابعة والثمانون :

مع مراعاة المدد المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين من اللائحة، تعد الإدارة المختصة بعد قيد الدعوى مشروع خطة إدارة الدعوى، على أن تتضمن الآتي :

أ- تصنيف الدعوى .

ب- وصفاً مختصراً للدعوى والطلب .

ج- الوقت المقترح لنظر الدعوى .

د- تزمين الإجراءات على أن تشمل عدد الجلسات المقترح ومواعيدها ومددها .

هـ- اقتراح أي إجراء يتطلبه نظر الدعوى وآلية تنفيذه .

تنفيذ خطة إدارة الدعوى

المادة الخامسة والثمانون :

يعتمد رئيس الدائرة خطة إدارة الدعوى وتحال للإدارة المختصة لتنفيذها، ويتاح للأطراف الاطلاع عليها .

Article 86:

The competent administration shall undertake the following:

- 1- Managing the case according to the approved plan.
- 2- The procedures for exchanging memoranda in the event that it is included in the lawsuit management plan, or if the circuit or the record judge decides to conduct an exchange of memoranda.

The competent administration may report to the circuit - when necessary - any difficulties it faces in order to decide what it deems appropriate.

Article 87:

The competent administration prepares a final report, which includes the following:

- a- A summary of the procedures taken in the case, and a complete summary of the requests, statements and pleas.
- b- A comprehensive legal study of the case, including the relevant principles and precedents.
- c- Proposing a draft provision.

المادة السادسة والثمانون :

تتولى الإدارة المختصة ما يلي :

١- إدارة الدعوى وفق الخطة المعتمدة .

٢- إجراءات تبادل المذكرات في حال تضمنته خطة إدارة الدعوى أو قررت الدائرة أو القاضي المحضر إجراء تبادل المذكرات .

وللإدارة المختصة الرفع إلى الدائرة - عند الاقتضاء - عن أي صعوبات تواجهها لتقرير ما تراه الدائرة .

المادة السابعة والثمانون :

تعد الإدارة المختصة تقريراً نهائياً، يتضمن الآتي :

أ- ملخصاً للإجراءات التي تمت في القضية، وخلاصة وافية للطلبات والبيانات والدفع .

ب- دراسة قانونية وافية عن القضية، مشتملة على المبادئ والسوابق القضائية ذات الصلة .

ج- اقتراح مشروع الحكم .

Chapter Four Hearing the Case Written Pleading

الفصل الرابع نظر الدعوى المرافعة الكتابية

Article 88:

The written pleading includes submitting memoranda and directing court questions through the electronic system. In all cases, the other party must be provided with everything presented in the case.

المادة الثامنة والثمانون :

تشمل المرافعة الكتابية تقديم المذكرات وتوجيه أسئلة المحكمة عبر النظام الإلكتروني، وفي جميع الأحوال يجب أن يُزوّد الطرف الآخر بكل ما يقدم في القضية .

Organizing and Managing Sessions

تنظيم الجلسات وإدارتها

Article 89:

Each circuit holds its sessions on a maximum of two days per week, provided that the number of cases heard per week is not less than seventy cases, or a quarter of the cases heard by the circuit, whichever is less.

المادة التاسعة والثمانون :

تعقد كل دائرة جلساتها بواقع يومين في الأسبوع على الأكثر، على ألا يقل عدد الدعاوى المنظورة أسبوعياً عن سبعين دعوى، أو ربع الدعاوى المنظورة لدى الدائرة، أيهما أقل .

Article 90:

The court shall hold a status conference before the pleading, provided that the following takes place:

المادة التسعون :

تعقد المحكمة جلسة تحضيرية قبل المرافعة، على أن يجري فيها الآتي :

a- Verification of the jurisdiction and the conditions for the admittance of the case.

أ-التحقق من الاختصاص القضائي، وشروط قبول الدعوى .

b- Offer reconciliation to the parties.

ب-عرض الصلح على الأطراف .

c- Limitation of the requests and defenses, determining the subject of the dispute between the two parties, and the level of complexity of the case.

ج-حصر الطلبات والدفع، وتحديد محل المنازعة بين الطرفين، ومستوى تعقيد القضية .

d- Determining the scope of evidence and the list of witnesses.

د-تحديد نطاق الأدلة وقائمة الشهود .

e- Approval of the lawsuit management plan.

ه-اعتماد خطة إدارة الدعوى .

Article 91:

The status conference is held in the presence of the parties to the case, and a report is prepared - on this basis - of what the session concluded, and it is approved by the president of the circuit.

Article 92:

The circuit may entrust the management of the status conference to the case study, and it may seek the assistance of the competent department in this regard.

Article 93:

1- The court may - after verifying the preliminary issues in the status conference - postpone the session for a period not exceeding sixty days, and if the matter requires a second postponement, the postponement shall not exceed thirty days, and the court shall indicate the reason for the postponement in the case minutes.

2- The maximum number of hearings will be two pleading sessions after notifying the defendant, and what exceeds them may not be postponed except in exceptional cases and circumstances, including: if the court finds that reasons beyond the litigant's control prevented taking the required action, such as the emergency illness of one of the parties to the case or their representatives , or the inability of a witness to attend due to an emergency.

المادة الحادية والتسعون :

تُعقد الجلسة التحضيرية بحضور أطراف الدعوى، ويُعد -بناءً عليها- تقرير يتضمن ما انتهت إليه الجلسة، ويعتمد من رئيس الدائرة .

المادة الثانية والتسعون :

للدائرة إسناد إدارة الجلسة التحضيرية لدارس القضية، ولها الاستعانة في ذلك بالإدارة المختصة .

المادة الثالثة والتسعون :

١- للمحكمة -بعد التحقق من المسائل الأولية في الجلسة التحضيرية- أن تؤجل الجلسة بما لا يتجاوز ستين يوماً، وإذا اقتضى الأمر التأجيل للمرة الثانية فلا يتجاوز التأجيل ثلاثين يوماً، وعلى المحكمة أن تبين سبب التأجيل في محضر القضية .

١- يكون الحد الأقصى للجلسات جلستي مرافعة بعد تبليغ المدعى عليه، ولا يجوز التأجيل فيما زاد عليها إلا في الحالات والظروف الاستثنائية، ومن ذلك: إذا تبين للمحكمة أن أسباباً خارجة عن إرادة الخصم حالت دون اتخاذ الإجراء المطلوب، كالمرض الطارئ لأحد أطراف الدعوى أو ممثليهم، أو عدم تمكن أحد الشهود من الحضور لظرف طارئ .

Case Minutes

Article 94:

The minutes of the case must include the court's data, the names of the judges, the case and session data, the parties, their representatives, and the attendees whom the court requested to attend.

Chapter Five Presence and Absence

Article 95:

The judgment shall apply considering the lawsuit as if it were not in accordance with the provisions of Paragraph (1) of Article 31 of the Law in the event that the plaintiff does not attend any session after proceeding with it.

Article 96:

The judgment of the court shall be considering the case as if it was not subject to objection in accordance with the provisions of the law.

Article 97:

If it is ruled that the case was considered as if it was not and the plaintiff filed the same case, it shall be referred to the circuit that issued the judgment.

Article 98:

The judgment does not preclude considering the case as if was not based on the evidence or procedures contained in the case.

مَحْضَرُ الْقَضِيَّةِ

المادة الرابعة والتسعون :

يجب أن يُثبت في محضر القضية بيانات المحكمة، وأسماء القضاة، وبيانات القضية والجلسة، والأطراف، وممثليهم، والحاضرين ممن طلبت المحكمة حضورهم .

الفصل الخامس الحضور والغياب

المادة الخامسة والتسعون :

يسري الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن وفق أحكام الفقرة (١) من المادة الحادية والثلاثين من النظام في حال عدم حضور المدعي أي جلسة بعد السير فيها .

المادة السادسة والتسعون :

يكون حكم المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن قابلاً للاعتراض وفق أحكام النظام .

المادة السابعة والتسعون :

إذا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن وتقدم المدعي بالدعوى ذاتها، فتحال إلى الدائرة التي أصدرت الحكم .

المادة الثامنة والتسعون :

لا يمنع الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن من الاعتداد بما تضمنته القضية من بيانات أو إجراءات .

Article 99:

If the defendant is notified in person - in accordance with the provisions of the law - and he does not attend, his right to argue any of the interim submissions shall forfeit.

Article 100:

It is not acceptable for any party to express new requests in the session in which his opponent fails, or to modify the requests reported to his opponent, unless the modification of the request is in the interest of the other party and does not affect any of his rights.

Chapter Six Summary Claims

Article 101:

The circuits stipulated in Paragraph (2) of Article 11 of the Regulations shall decide on urgent claims; Whether the application is submitted before or after the substantive case is filed, the party may submit the application to the circuit that hears the substantive lawsuit in the first instance or the appeal.

Filing and Registration of Summary Claim

Article 102:

In addition to the data stipulated in Article 76 of the Regulations, the summary claim include the following:

- a- A summary of the subject matter of the claim and the basic data.
- b - Determining the summary claim and its grounds.
- c- justifications for the state of urgency.

المادة التاسعة والتسعون :

إذا تبليغ المدعى عليه لشخصه -وفق أحكام النظام- ولم يحضر، فيسقط حقه في الدفع بأي من الدفوع المؤقتة .

المادة المائة :

لا يقبل من أي طرف أن يبدي في الجلسة التي تخلف فيها خصمه طلبات جديدة، أو أن يعدل في الطلبات المبلغ بها خصمه، ما لم يكن تعديل الطلب لمصلحة الطرف الآخر، وغير مؤثر في حق من حقوقه .

الفصل السادس الطلبات المستعجلة

المادة الأولى بعد المائة :

تتولى الدوائر المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة الحادية عشرة من اللائحة الفصل في الطلبات المستعجلة؛ سواء رفع الطلب قبل رفع الدعوى الموضوعية أو بعدها، وللطرف أن يتقدم بالطلب إلى الدائرة التي تنظر الدعوى الموضوعية في الدرجة الابتدائية أو الاستئناف .

تقديم الطلب المستعجل وقيدته

المادة الثانية بعد المائة :

بالإضافة إلى البيانات المنصوص عليها في المادة السادسة والسبعين من اللائحة، يجب أن يتضمن الطلب المستعجل الآتي :

- أ- خلاصة عن موضوع المطالبة والبيانات الأساسية .
- ب- تحديد الطلب المستعجل وأسانيده .
- ج- مبررات حالة الاستعجال .

Article 101:

The competent administration shall record the request and immediately refers it to the circuit after setting a date for its hearing.

المادة الثالثة بعد المائة :

تقيد الإدارة المختصة الطلب، وتحيله فوراً إلى الدائرة بعد أن تُحدد موعداً لنظره .

Adjudicating of Summary Claim

الفصل في الطلب المستعجل

Article 104:

If the plaintiff or his representative fails to appear on the time fixed for the hearing of the summary claim; The court finds it inadmissible.

المادة الرابعة بعد المائة :

إذا لم يحضر المدعي أو من ينوب عنه في الموعد المحدد لنظر الطلب المستعجل؛ فتقضي المحكمة بعدم قبوله .

Article 105:

The circuit may adjudicate the summary claim without notifying the defendant, whenever the nature of the claim so requires, provided that the convicted person is notified with a copy of it immediately upon its issuance.

المادة الخامسة بعد المائة :

للدائرة أن تفصل في الطلب المستعجل دون تبليغ المدعي عليه، متى كانت طبيعة الطلب تقتضي ذلك على أن يبلغ المحكوم عليه بنسخة منه فور صدوره .

Article 106:

The chamber adjudicates the claim in the first session; And it may postpone deciding on the claim - when necessary -. In all cases, the claim must be decided on within a period not exceeding three working days from the date of the referral.

المادة السادسة بعد المائة :

تفصل الدائرة في الطلب في الجلسة الأولى؛ ولها تأجيل البت في الطلب - عند الاقتضاء -، وفي جميع الأحوال يجب البت في الطلب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ الإحالة .

Article 107:

It is permissible, when necessary, to decide on the summary claim outside official working hours or during official holidays.

المادة السابعة بعد المائة :

يجوز - عند الاقتضاء - الفصل في الطلب المستعجل في غير أوقات العمل الرسمية أو في أوقات العطل الرسمية .

Article 108:

The court's consideration of the summary claim is limited to the extent to which the conditions of the summary claim are met, without verifying the substantive right.

المادة الثامنة بعد المائة :

يقتصر نظر المحكمة في الطلب المستعجل على مدى توافر شروط الطلب المستعجل، دون التحقق من ثبوت الحق الموضوعي .

Article 109:

The circuit shall refer the judgment issued in the summary claim within a maximum period of the following day of its issuance to the competent administration.

Expiry of Judgment in the Summary Claim

Article 101:

- 1- Expiration of the judgment means the termination of its effects.
- 2- Any interested party may apply to the court to obtain evidence that one of the cases necessitating the termination of the judgment issued in the summary claim.

Article 111:

The provisions of paragraph (2) of Article 35 of the Law shall apply to the request to cancel or amend the judgment in the summary claim, whenever an event affecting the case arises.

Article 112:

The judgment issued in the summary claims according to the provisions of paragraph (1/c) of Article 35 of the Law shall not lapse with the issuance of a preliminary judgment in the original claims.

المادة التاسعة بعد المائة :

تحيل الدائرة الحكم الصادر في الطلب المستعجل خلال مدة أقصاها اليوم التالي من النطق به إلى الإدارة المختصة .

انقضاء الحكم في الطلب المستعجل

المادة العاشرة بعد المائة :

- ١- يقصد بانقضاء الحكم انتهاء آثاره .
- ٢- لكل ذي مصلحة التقدم إلى المحكمة للحصول على ما يثبت تحقق حالة من الحالات الموجبة لانقضاء الحكم الصادر في الطلب المستعجل .

المادة الحادية عشرة بعد المائة :

تسري أحكام الفقرة (٢) من المادة الخامسة والثلاثين من النظام على طلب الغاء أو تعديل الحكم في الطلب المستعجل، متى استجدت واقعة مؤثرة في القضية .

المادة الثانية عشرة بعد المائة :

لا ينقضي الحكم الصادر في الطلبات المستعجلة بموجب أحكام الفقرة (١ ج) من المادة الخامسة والثلاثين من النظام بصدور حكم ابتدائي في الطلبات الأصلية .

Special Provisions of Some Summary Claims

Article 113:

The travel ban request must be accompanied by providing a cash guarantee of no less than 2% of the value of the original claim. The court may, when necessary, request the provision of an additional guarantee.

Article 114:

A person who is prohibited from traveling based on a judgment issued in a summary claim may submit to the court a guarantee of the amount claimed, and the court shall authorize him to travel as soon as he submits the guarantee.

Section Three Evidence

Article 115:

In the event that the court decides to reverse the evidentiary procedures it ordered, or does not take the outcome of the evidentiary procedure; The reasons for this are indicated in the minutes of the case or the judgment.

أحكام خاصة ببعض الطلبات المستعجلة

المادة الثالثة عشرة بعد المائة :

يجب أن يرافق طلب المنع من السفر تقديم ضمان نقدي لا يقل عن ٢% من قيمة المطالبة الأصلية، وللمحكمة - عند الاقتضاء - طلب تقديم ضمان إضافي .

المادة الرابعة عشرة بعد المائة :

للممنوع من السفر بناء على حكم صادر في طلب مستعجل، أن يقدم للمحكمة ضماناً بالمبلغ المدعى به، وتأذن له المحكمة بالسفر فور تقديمه للضمان .

الباب الثالث الإثبات

المادة الخامسة عشرة بعد المائة :

في حال قررت المحكمة العدول عما أمرت به من إجراءات الإثبات، أو لم تأخذ بنتيجة إجراء الإثبات؛ فتبين أسباب ذلك في محضر القضية أو الحكم .

Chapter One Acknowledgment

الفصل الأول الإقرار

Article 116:

Unless the parties to the conciliation and mediation agree otherwise, and with the exception of evidence and documents available other than reconciliation and mediation, and what is required for the execution of the reconciliation or settlement; Any statement made during the reconciliation and mediation procedures, or deduced from the offers and documents submitted therein, or resulting from them, shall not be invoked.

المادة السادسة عشرة بعد المائة :

ما لم يتفق أطراف المصالحة والوساطة على خلاف ذلك، وفيما عدا الأدلة والمستندات المتاحة بغير المصالحة والوساطة وما يستلزمه تنفيذ الصلح أو التسوية؛ لا يحتج بأي إقرار تم أثناء إجراءات المصالحة والوساطة، أو استنتج من العروض والمستندات المقدمة فيها، أو الناتجة عنها .

Chapter Two Writing

الفصل الثاني الكتابة

Article 117:

Whoever protested against him with an ordinary paper, and discussed its subject; After that, it is not accepted from him to deny the handwriting, signature, stamp, or fingerprint.

المادة السابعة عشرة بعد المائة :

من احتج عليه بورقة عادية، وناقش موضوعها؛ فلا يقبل منه بعد ذلك إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة .

Article 118:

The provisions of Article 44 of the Law shall apply to any correspondence issued by a subordinate to the one who was protested against by correspondence, whenever the sender is enabled to use the dispatch tool in the name of the subordinate.

المادة الثامنة عشرة بعد المائة :

تسري أحكام المادة الرابعة والأربعين من النظام على أي مراسلة صادرة عن تابع لمن احتج عليه بالمراسلة، متى مكن المرسل من استخدام أداة الإرسال باسم المتبوع .

Article 119:

The effect on the payment of the debt may be considered as a presumption of evidence, even if it was not in the creditor's handwriting or signed by him, as long as the bond did not come out of his possession.

المادة التاسعة عشرة بعد المائة :

يجوز اعتبار التأثير على سد الدين قرينة في الإثبات، ولو لم يكن بخط الدائن ولا موقعاً منه، ما دام السند لم يخرج من حيازته .

Chapter Three Requesting Documents

الفصل الثالث طلب المستندات

Article 120:

If any party has been given an extension more than once in submitting what the court ordered to submit to the other party in accordance with the provisions of paragraph (2) of Article 46 of the Law; He is considered in the rule of abstaining.

المادة العشرون بعد المائة :

إذا استُهل أي طرف أكثر من مرة في تقديم ما أمرت المحكمة بتقديمه إلى الطرف الآخر وفق أحكام الفقرة (٢) من المادة السادسة والأربعين من النظام؛ فيعد في حكم الممتنع .

Article 121:

The opponent may not rely on a document that he refused to submit after the court ordered him to do so.

المادة الحادية والعشرون بعد المائة :

ليس للخصم الاعتماد على مستند امتنع عن تقديمه بعد أمر المحكمة له بذلك .

Article 125:

To accept a request to retrieve a document or prove that its purpose has expired - in accordance with Article 47 of the Law - the following is required:

المادة الثانية والعشرين بعد المائة :

يشترط لقبول طلب استرداد مستند أو إثبات انقضاء الغرض منه - وفق المادة السابعة والأربعين من النظام - الآتي :

a- That the document required to be recovered or to prove the expiry of its purpose is related to a commercial transaction, which the court is competent to hear.

أ- أن يكون المستند المطلوب استرداده أو إثبات انقضاء الغرض من له علاقة بتعامل تجاري تختص بنظره المحكمة .

b- The other party shall not dispute the substantive right related to the document, unless the right is established by a final judgment.

ب- ألا ينازع الطرف الآخر في الحق الموضوعي المرتبط بالمستند، ما لم يكن الحق ثابتاً بحكم نهائي .

Chapter Four Testimony

الفصل الرابع الشهادة

Article 123:

Proof of testimony shall not be accepted by testimony in a subject that is not acceptable, such as testimony contrary to what is contained in written evidence or an established commercial custom, or in what the system stipulates for its validity as a written document.

Article 124:

Submitting a written testimony does not prejudice the right of the other party to request the presence of the witness and examine him in accordance with the provisions of the law.

Article 125:

The court may not prevent a party from directly examining a witness, nor is it necessary to cross-examine a witness to obtain a prior approval from the court for the questions to be asked.

Article 126:

The party may not interrupt the speech of the witness while giving his testimony or answer.

Article 127:

The party may object to a question addressed to the witness, and he must indicate the point of his objection, and record the objection and what the court decides on it in the case report.

المادة الثالثة والعشرون بعد المائة :

لا يقبل الإثبات بالشهادة في المحل غير القابل له، كالشهادة على خلاف ما اشتمل عليه دليل كتابي أو عرف تجاري مستقر، أو فيما اشترط النظام لصحته سنداً كتابياً .

المادة الرابعة والعشرون بعد المائة :

لا يخل تقديم الشهادة مكتوبة بحق الطرف الآخر في طلب حضور الشاهد واستجوابه وفقاً لأحكام النظام .

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة :

لا يجوز للمحكمة منع الطرف من استجواب الشاهد مباشرة، ولا يلزم لاستجواب الشاهد الحصول على موافقة مسبقة من المحكمة على الأسئلة التي ستطرح .

المادة السادسة والعشرون بعد المائة :

ليس للطرف أن يقطع كلام الشاهد أثناء أداء الشهادة أو الإجابة .

المادة السابعة والعشرون بعد المائة :

للطرف الاعتراض على سؤال وجه للشاهد، وعليه أن يبين وجه اعتراضه، ويثبت الاعتراض وما تقررته المحكمة بشأنه في محضر القضية .

Article 128:

Without prejudice to the provisions related to testimony and examination of witnesses; The provisions of remote pleading contained in the Law and Regulations shall be applied to the performance of the testimony by modern means.

Article 129:

The procedures for authenticating the testimony before filing the lawsuit shall be in accordance with the following controls:

- a- It must be documented by a licensed notary.
- b- The notary should not have any potential interest in authenticating the testimony.
- c- To take into account in the authentication the procedures for hearing and controlling the testimony, including the disclosure of any potential interest of the witness.
- d- That the testimony's authentication includes the witness's data and the reason for documenting it before filing the lawsuit.

Chapter Five Oath

Article 130:

The court shall not accept the request of any of the parties to direct the oath to the other party, in any of the following cases:

- a- If there is no contact or relationship between the two parties with which the validity of the incident for which the oath is to be taken is likely to be true.

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة :

مع عدم الإخلال بالأحكام المتصلة بأداء الشهادة واستجواب الشهود؛ تطبق أحكام الترافع عن بعد الواردة في النظام واللائحة على أداء الشهادة بالوسائل الحديثة .

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة :

تكون إجراءات توثيق الشهادة قبل إقامة الدعوى وفق الضوابط الآتية :

- أ- أن يكون توثيقها لدى مرخص بالتوثيق .
- ب- ألا يكون للموثق أي مصلحة محتملة من توثيق الشهادة .
- ج- أن يراعي في التوثيق إجراءات سماع وضبط الشهادة، بما في ذلك الإفصاح عن أي مصلحة محتملة للشاهد .
- د- أن يتضمن توثيق الشهادة بيانات الشاهد وسبب توثيقها قبل إقامة الدعوى .

الفصل الخامس اليمين

المادة الثلاثون بعد المائة :

لا تقبل المحكمة طلب أي من الأطراف توجيه اليمين إلى الطرف الآخر، في أي من الأحوال الآتية :

- أ- إذا لم يكن بين الطرفين مخالطة أو علاقة يُحتمل معها صدق الواقعة المراد أداء اليمين عليها .

b- If the incident, subject to the oath, is related to the proof of a commitment, the Law stipulates that it should be in writing for its validity.

C - If the incident is the subject of the oath, which is proven by official papers.

d- If the incident, subject to taking the oath, was in violation of commercial custom.

Article 131:

It is required that the oath to be directed by the court that there is no complete evidence in the case, and that the case should not be devoid of any evidence.

Article 132:

If the court made the party aware that he is entitled to take the oath of his opponent and refuses to direct it to it; It is not accepted from him after closing the plea to request directing that oath.

Article 133:

In all cases, the oath is not directed to the legal person.

Chapter Six The Examination

Article 134:

The court may not prevent a party from examining his opponent directly, nor is it necessary for the questioning of an opponent to obtain the prior approval of the court on the questions to be asked.

ب- إذا كانت الواقعة محل أداء اليمين متعلقة بثبوت التزام اشترط النظام لصحته أن يكون مكتوباً .

ج- إذا كانت الواقعة محل أداء اليمين ثابتة بأوراق رسمية .

د- إذا كانت الواقعة محل أداء اليمين مخالفة للعرف التجاري .

المادة الحادية والثلاثون بعد المائة :

يشترط في توجيه اليمين من المحكمة ألا يكون في الدعوى دليل كامل، وألا تكون الدعوى خالية من أي دليل .

المادة الثانية والثلاثون بعد المائة :

إذا أفهمت المحكمة الطرف بأحقية بيمين خصمه ورفض توجيهها إليها؛ فلا يقبل منه بعد قفل المرافعة طلب توجيه تلك اليمين .

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة :

في جميع الأحوال، لا توجه اليمين إلى الشخصية الاعتبارية .

الفصل السادس الاستجواب

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة :

لا يجوز للمحكمة منع الطرف من استجواب خصمه مباشرة، ولا يلزم لاستجواب الخصم الحصول على موافقة مسبقة من المحكمة على الأسئلة التي ستطرح .

Article 135:

A party may not interrupt the opponent's speech during the examination.

Article 136:

The opponent may object to a question addressed to him, and he must indicate the point of his objection, and record the objection and what the court decides on it in the case record.

Article 137:

If the opponent fails to attend for the examination without reasonable excuse, or if he attends and abstains from answering without justification, the court may draw from this what it deems as presumption to prove or deny the incident subject of the examination.

Chapter Seven Electronic Evidence

Article 138:

The validity of the evidence by electronic means is required to be created by the other party or with his consent or knowledge.

Article 139:

The electronic evidence is considered an evidential weight in any of the following cases:

a- If it was issued in accordance with the electronic transactions system.

b- If it was done through an electronic means at a government authority or approved by it.

المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة :

ليس للطرف أن يقطع كلام الخصم أثناء الاستجواب .

المادة السادسة والثلاثون بعد المائة :

للخصم الاعتراض على سؤال وجه إليه، وعليه أن يبين وجه اعتراضه، ويثبت الاعتراض وما تقررته المحكمة بشأنه في محضر القضية .

المادة السابعة والثلاثون بعد المائة :

إذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب دون عذر مقبول، أو حضر وامتنع عن الإجابة دون مسوغ، فللمحكمة أن تستخلص من ذلك ما تراه قرينة لإثبات أو نفي الواقعة محل الاستجواب .

الفصل السابع الإثبات الإلكتروني

المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة :

يشترط لصحة الإثبات بالوسائل الإلكترونية أن يكون إنشاؤها من قبل الطرف الآخر أو بموافقة أو علمه .

المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة :

يعد الدليل الإلكتروني حجة في الإثبات في أي من الأحوال الآتية :

أ-إذا كان صادراً وفق نظام التعاملات الإلكترونية .

ب-إذا جرى عبر وسيلة إلكترونية لدى جهة حكومية أو معتمدة منها .

ج-إذا كانت الوسيلة الإلكترونية التي استخدمت في الدليل الإلكتروني منصوصاً عليها في العقد محل النزاع .

c - If the electronic means used in the electronic evidence is stipulated in the contract in dispute.

d- If the opponent discusses the subject of the electronic evidence before denying its validity.

e- If the electronic evidence is benefited from an electronic means to conduct the activity of the party, documented or publicly circulated.

In all cases, the opponent may submit what supports the electronic evidence.

Article 140:

The court may seek the assistance of an expert to verify the electronic evidence whenever it deems that the evidence has an effect in resolving the dispute.

Article 141:

The court may request the party to provide the content of its electronic evidence in writing, or by any electronic means.

د-إذا ناقش الخصم في موضوع الدليل الإلكتروني قبل إنكار صحته .

ه-إذا كان الدليل الإلكتروني مستفاداً من وسيلة إلكترونية لممارسة النشاط للطرف، موثقة أو مشاعة للعموم .

وفي جميع الأحوال للخصم أن يقدم ما يعضد الدليل الإلكتروني .

المادة الأربعون بعد المائة :

للمحكمة أن تستعين بخبير للتحقق من الدليل الإلكتروني متى رأت أن للدليل أثراً في حسم النزاع .

المادة الحادية والأربعون بعد المائة :

للمحكمة أن تطلب من الطرف أن يقدم محتوى دليله الإلكتروني مكتوباً، أو بأي وسيلة إلكترونية .

Chapter Eight Experience Procedures of the Use of Expertise

Article 142:

If a party requests permission to seek the assistance an expert, it must include in its request the following:

A- The field in which the expert's assistance is required.

B- Issues in which the expert's assistance is required.

c- Justifications for requesting the expert's assistance.

D- Estimating the costs of the use of an expert.

E - Suggesting the name of the expert - if possible.

If the court authorizes the party to seek the assistance of an expert, it may determine the limit the fees that the party may recover from the other party - if necessary - assistance of an expert, it may determine the limit the fees that the party may recover from the other party - if necessary .

Article 143:

In the event that the parties agree on the need for the assistance of an expert on a specific issue, each of them may submit the request in accordance with the provisions of Article 142 of the Regulations, and the court, when necessary, may decide to seek the assistance of one joint expert agreed upon by the parties. In all cases, the court determines the matters in which assistance of an expert is required.

الفصل الثامن الخبرة إجراءات الاستعانة بالخبرة

المادة الثانية والاربعون بعد المائة :

إذا تقدم أحد الأطراف بطلب الأذن للاستعانة بخبير، فعليه أن يضمن طلبه ما يأتي :

أ- المجال المطلوب فيه الاستعانة بالخبير .

ب- المسائل المطلوب الاستعانة فيها بالخبير .

ج- مسوغات طلب الاستعانة بالخبير .

د- تقدير تكاليف الاستعانة بالخبير .

هـ- اقتراح اسم الخبير - إن أمكن .

وإذا أذنت المحكمة للطرف بالاستعانة بخبير، فلها أن تضع حداً للأتعاب التي للطرف استردادها من الطرف الآخر - عند الاقتضاء .

المادة الثالثة والاربعون بعد المائة :

في حال اتفاق الأطراف على الحاجة للاستعانة بخبير بشأن مسألة محددة، فلكل منهم تقديم الطلب وفق أحكام المادة الثانية والأربعين بعد المائة من اللائحة، وللمحكمة - عند الاقتضاء - أن تقرر الاستعانة بخبير واحد مشترك يتفق عليه الأطراف، وفي جميع الأحوال تحدد المحكمة الأمور المطلوب فيها الاستعانة بالخبير.

Article 144:

When deciding whether to rely on one joint expert or not, the court shall consider the following:

a- The suitability of having an independent expert for each party in view of the amount subject of the dispute, the importance of the issue to the parties, or its complexity.

b- Whether the use of one joint expert would help the parties and the court to end the dispute faster and at less cost.

c- Whether the issue on which the assistance of an expert is requested is related to a stable field with which it is unlikely that the issue will be in dispute, or whether there are multiple opinions of experts in it.

Article 145:

As an exception to the usual procedures for expertise, the court may, when necessary, assign an expert to provide his opinion on a technical matter or to inspect a disputed object, not exceeding five days from the date of his assignment.

Article 164:

If the expert is a legal person, the person who represents him must indicate to the court the name of the natural person or persons who will carry out the task in its name.

المادة الرابعة والأربعون بعد المائة :

تراعي المحكمة عند تقريرها الاعتماد على خبير واحد مشترك من عدمه، ما يلي :

أ- مدى ملاءمة أن يكون هناك خبير مستقل لكل طرف بالنظر إلى مقدار المبلغ محل النزاع، أو أهمية المسألة للأطراف، أو تعقيدها .

ب- ما إذا كانت الاستعانة بخبير واحد مشترك من شأنه مساعدة الأطراف والمحكمة على إنهاء النزاع بشكل أسرع وأقل تكلفة .

د- ما إذا كانت المسألة المطلوب الاستعانة فيها بخبير متعلقة بمجال مستقر يستبعد معه أن تكون المسألة محل نزاع، أو أن تتعدد آراء الخبراء فيها .

المادة الخامسة والأربعون بعد المائة :

استثناء من الإجراءات المعتادة للخبرة، للمحكمة عند الاقتضاء أن تكلف خبيراً لتقديم رأيه في مسألة فنية أو معاينة شيء متنازع فيه، بما لا يتجاوز خمسة أيام من تاريخ تكليفه .

المادة السادسة والأربعون بعد المائة :

إذا كان الخبير شخصاً اعتبارياً فعلى من يمثله أن يبين للمحكمة اسم الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون تنفيذ المهمة باسمه .

Management of Expertise Procedures

إدارة إجراءات الخبرة

Article 147:

1- The competent administration shall manage the expert procedures, including procedures for appointing the expert, determining the amount that must be deposited into the account of the expert's expenses and fees, directing some or all relevant parties to deposit the amount, determining the deadline for the deposit, and following up on the experts' procedures until the delivery the final report.

2- If the amount stipulated in Paragraph 1 of this Article has not been deposited, the expert is not obligated to perform the task, and the competent administration shall notify the court, and the court may decide to forfeit the right of the opponent assigned to deposit- to request the expert's assistance.

المادة السابعة والأربعون بعد المائة :

١- تتولى الإدارة المختصة إدارة إجراءات الخبرة، بما في ذلك إجراءات تعيين الخبير، وتحديد مقدار المبلغ الذي يجب إيداعه لحساب مصروفات الخبير وأنعابه، وتوجيه بعض أو جميع الأطراف ذات العلاقة بإيداع المبلغ، وتحديد الأجل الذي يتم فيه الإيداع، ومتابعة إجراءات الخبراء إلى حين تسليم التقرير النهائي .

٢- إذا لم يودع المبلغ المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة كان الخبير غير ملزم بأداء المهمة، وتخطر الإدارة المختصة المحكمة، وللمحكمة أن تقرر سقوط حق الخصم المكلف بالإيداع- في طلب الاستعانة بالخبير .

Obligations and Powers of the Expert

التزامات الخبير وصلاحياته

Article 148:

The expert must disclose, before his appointment, any relationship he has with the parties to the case, or any interest he has in it.

المادة الثامنة والأربعون بعد المائة :

على الخبير الإفصاح قبل تعيينه عن أي علاقة له بأطراف الدعوى، أو أي مصلحة له فيها .

Article 149:

The expert is obligated to perform his work accurately, honestly and without bias towards any party, taking into account the technical principles, and not to disclose to anyone other than the court and the parties to the case the data and information that he has access to because of his mission or during its execution, and this obligation extends even after the end of his mission.

المادة التاسعة والأربعون بعد المائة :

يلتزم الخبير بان يؤدي عمله بدقة وأمانة ودون انحياز لأي طرف، مراعيًا في ذلك الأصول الفنية، وألا يكشف لغير المحكمة وأطراف الدعوى عن البيانات والمعلومات التي يطلع عليها بسبب مهمته أو أثناء تنفيذها، ويمتد هذا الالتزام حتى بعد انتهاء مهمته .

Article 150:

The expert must declare any question or issue exposed to him outside the scope of his expertise, or when he is not able to reach a specific opinion for any reason, such as the lack of sufficient information.

Article 151:

The expert may, in order to perform his task, request the parties or others to hand over to him the documents he deems necessary to carry out his task. The court may, when necessary, order the opponent to submit the documents at the expert's request.

Article 152:

The expert may submit to the court a request for guidance on any matter that would assist him in performing his task.

Expert's Report

Article 153:

1- The expert shall submit his written report to the court, unless the court decides otherwise in small claims or summary cases.

2- The expert shall provide the parties with a copy of the report.

Article 154:

The date for filing the report shall not exceed forty-five days from the date determined for the start of the expert's work. If the expert did not deposit his report on the specified date, the court may grant him another deadline not exceeding fifteen days, and it may replace him with another person and order him to refund the expenses he received.

المادة الخمسون بعد المائة :

يجب على الخبير أن يصرح عن أي سؤال أو مسألة تعرض له خارج نطاق خبرته، أو عندما لا يكون بمقدوره التوصل إلى رأي محدد لأي سبب، كعدم وجود معلومات كافية .

المادة الحادية والخمسون بعد المائة :

للخبير -في سبيل أداء مهمته- أن يطلب من الأطراف أو غيرهم تسليمه المستندات التي يراها ضرورية لتنفيذ مهمته، وللمحكمة -عند الاقتضاء- الأمر بتقديم الخصم للمستندات بناء على طلب الخبير .

المادة الثانية والخمسون بعد المائة :

للخبير أن يتقدم إلى المحكمة بطلب التوجيه حيال أي أمر من شأنه مساعدته على أداء مهمته .

تقرير الخبير

المادة الثالثة والخمسون بعد المائة :

١-يقدم الخبير تقريره مكتوباً إلى المحكمة، ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك في الدعاوى اليسيرة أو المستعجلة .

٢-يزود الخبير الأطراف بنسخة من التقرير .

المادة الرابعة والخمسون بعد المائة :

يجب ألا يزيد ميعاد إيداع التقرير على خمسة وأربعين يوماً من التاريخ المحدد لبدء عمل الخبير، وإذا لم يودع الخبير تقريره في الميعاد المحدد فللمحكمة أن تمنحه أجلاً آخر لا يزيد على خمسة عشر يوماً، ولها أن تستبدل به غيره مع أمره برد ما استلمه من مصروفات .

Article 155:

The report, in addition to any order decided by the court, must include the following:

- a- A statement of the qualifications of the expert.
- b- A statement of the sources and materials on which the expert relied in the report.
- c- A statement of each person who was used to perform any examination, measurement, test, or experiment used by the expert in the report, and a statement of that person's qualifications, and whether the assistance was carried out under the supervision of the expert.
- d- If there are multiple opinions regarding the issue, a summary of them and the reasons for the expert's preference for the opinion he chose is mentioned.
- e - A summary of the conclusions reached by the expert.

Expert's Discussion

Article 156:

- 1- Any party may submit written questions to the expert, and these questions must be submitted once during the period specified by the court, not exceeding fifteen days from the date of the parties' receipt of the report.
- 2- Any of the parties may submit observations on the report, and the court may request the expert's opinions regarding them.

In all cases, the expert's answers to these questions are considered as part of the report.

المادة الخامسة والخمسون بعد المائة :

يجب أن يشتمل التقرير -بالإضافة إلى أي أمر تقررته المحكمة- على الآتي :

- أ-بيان مؤهلات الخبير .
- ب-بيان المصادر والمواد التي اعتمد عليها الخبير في التقرير .
- ج-بيان كل من تمت الاستعانة به لأداء أي فحص أو قياس أو اختبار أو تجربة استخدمها الخبير في التقرير، وبيان مؤهلات ذلك الشخص، وما إذا كانت الاستعانة تمت تحت إشراف الخبير .
- د-إذا كان هناك عدد من الآراء بخصوص المسألة، فيذكر ملخصها وأسباب ترجيح الخبير للرأي الذي اختاره .
- هـ-ملخص الاستنتاجات التي توصل إليها الخبير .

مناقشة الخبير

المادة السادسة والخمسون بعد المائة :

- ١-يجوز لأي طرف تقديم أسئلة مكتوبة للخبير، ويجب أن تقدم هذه الأسئلة مرة واحدة خلال المدة التي تحددها المحكمة، بما لا يزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأطراف للتقرير .
 - ٢-لأي من الأطراف تقديم ملاحظات على التقرير وللمحكمة طلب مرئيات للخبير حيالها .
- وفي جميع الأحوال، تعد إجابات الخبير على الأسئلة التي تطلب منه جزءاً من التقرير .

Article 157:

The court may, at any stage of the case, request the expert to complete or clarify what is stated in the report.

Article 158:

If the court does not accept the expert's report in whole or in part due to the expert's negligence or error, it may order the refund of the expenses he has received.

Expert's Evidence

Article 159:

It is not permissible to challenge what the expert appointed by the court proves, what is done by him or received from the relevant persons to the extent that he is authorized to prove it, except on the allegation of forgery.

Article 160:

In the event that one party relies on an expert's report, the other party may rely on that report as a means of proof.

Chapter Nine Commercial Custom

Article 161:

The court relies on the established commercial custom. When appealing against it, it may seek the assistance of whoever it deems appropriate to prove its existence or not.

المادة السابعة والخمسون بعد المائة :

للمحكمة في أي مرحلة من مراحل القضية أن تطلب من الخبير إكمال أو توضيح ما ورد في التقرير .

المادة الثامنة والخمسون بعد المائة :

للمحكمة إذا لم تأخذ بتقرير الخبير كلياً أو جزئياً بسبب إهمال الخبير أو خطئه، أن تأمر برد ما استلمه من مصروفات .

حجية الخبرة

المادة التاسعة والخمسون بعد المائة :

لا يجوز الطعن فيما يثبتته الخبر المعين من المحكمة مما تم على يديه أو تلقاه من ذوي الشأن في حدود ما يرخص له في إثباته إلا بادعاء التزوير .

المادة الستون بعد المائة :

في حال قيام أحد الأطراف بالاستناد إلى تقرير خبير، فإن للطرف الآخر الاستناد إلى ذلك التقرير كوسيلة إثبات .

الفصل التاسع العرف التجاري

المادة الحادية والستون بعد المائة :

تستند المحكمة إلى العرف التجاري المستقر. ولها عند الطعن فيه أن تستعين بمن تراه لإثبات وجوده من عدمه .

Section Four Issuing Judgments and Performance Orders

Chapter One Provisions Conclusion of Pleadings

Article 162:

The pleadings are closed by declaring its closure, or the session is adjourned for deliberation, or setting the case for adjudication.

Article 163:

If the court authorizes the parties to the case - at the closing of the pleadings - to submit supplementary memoranda; This shall be recorded in the minutes of the case, and the court shall set a deadline for its submission not exceeding ten days, during which each party shall submit one memorandum, and the supplementary memoranda may not include new requests or evidence, nor shall any new documents be attached to the supplementary memoranda.

Award for Compensation for Material and Moral Damages

Article 164:

The court must include in its award on the subject matter a ruling on the request for compensation for material and moral damages, including litigation expenses. In estimating the compensation, the court shall consider the following:

الباب الرابع إصدار الأحكام وأوامر الأداء

الفصل الأول الاحكام انتهاء المرافعة

المادة الثانية والستون بعد المائة :

يقفل باب المرافعة بالتصريح بقفله، أو يرفع الجلسة للمداولة، أو حجز القضية للنطق بالحكم .

المادة الثالثة والستون بعد المائة :

إذا أذنت المحكمة لأطراف الدعوى - عند قفل باب المرافعة - بتقديم مذكرات تكميلية؛ فيُثبت ذلك في محضر القضية، وتحدد المحكمة أجلاً لتقديمها لا يتجاوز عشرة أيام، يقدم كل طرف خلالها مذكرة واحدة، ولا يجوز أن تشمل المذكرات التكميلية على طلبات أو بيانات جديدة، ولا أن ترفق بالمذكرات التكميلية أي مستندات جديدة .

الحكم بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية

المادة الرابعة والستون بعد المائة :

يجب على المحكمة أن تضمن حكمها في الموضوع الفصل في طلب التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية بما في ذلك مصاريف التقاضي. وتراعي المحكمة في تقدير التعويض الآتي :

- a- The severity of the damage.
- b- The amount of the award.
- c- Procrastination of the convict.
- d- Custom, or established habit.
- e- The expert's opinion - if necessary.

- أ-جسامة الضرر .
- ب-مقدار المبلغ المحكوم به .
- ج-مماطلة المحكوم عليه .
- د-العرف، أو العادة المستقرة .
- هـ-رأي الخبير -عند الاقتضاء .

Deliberation

Article 165:

1- In cases where the judgment is passed by a majority; The violator's point of view and its reasons are established, and deposited in the case file.

2- The majority's response to the violator's point of view is established, and they may be content with what is included in the grounds of the judgment.

Article 166:

The case reviewer prepares the judgment draft according to the opinion of the majority, even if he has a different point of view.

The Judgment Draft

Article 167:

The court may pronounce the judgment without depositing its draft in the following cases:

- a- If the defendant acknowledged the validity of the case in the session.
 - b- Judgments issued in summary claims.
 - c- Judgments in which it is sufficient to prove the outcome of the deliberation in the case report.
 - d- Judgments issued in preliminary matters.
- The judgment deed or extract - as the case may be - must be deposited on the day following its pronouncement.

المداولة

المادة الخامسة والستون بعد المائة :

١-في الأحوال التي يصدر الحكم فيها بالأغلبية؛ تثبت وجهة نظر المخالف وأسبابها، وتودع في ملف القضية .

٢-تثبت إجابة الأغلبية على وجهة نظر المخالف ولهم أن يكتفوا بما تضمنته أسباب الحكم .

المادة السادسة والستون بعد المائة :

يعد دارس القضية مسودة الحكم وفق رأى الأغلبية ولو كانت له وجهة نظر مخالفة .

مسودة الحكم

المادة السابعة والستون بعد المائة :

للمحكمة النطق بالحكم دون إيداع مسودته في الأحوال الآتية :

- أ-إذا أقر المدعى عليه بصحة الدعوى في الجلسة .
 - ب-الأحكام الصادرة في الطلبات المستعجلة .
 - ج-الأحكام التي يكتفى فيها بإثبات نتيجة المداولة في محضر القضية .
 - د-الأحكام الصادرة في المسائل الأولية .
- ويجب أن يودع صك الحكم أو المستخرج -بحسب الأحوال- في اليوم التالي من النطق به .

Article 168:

The judgment draft may be amended until it is pronounced, and the draft deposited in the case file must be approved by all judges who participated in the deliberation.

Pronouncing the Judgement

Article 169:

Pronunciation of the judgment shall be by reciting its utterance in a public session, and recording it in the case report.

A copy of the Judgment

Article 170:

Where there is no special provision; The date for delivering a copy of the judgment is within ten days from the date of its pronouncement.

Article 171:

In presenting the merits in the copy of the judgment, the court may refer to the case file, according to the following controls:

- a- The referral should be based on a report prepared by the competent administration.
- b- Taking into account the other main elements of the judgment.
- c- This should be the case in the major cases whose merits are difficult to be presented.
- d- The case file should be accessible by any electronic means.
- e- The copy of the judgment provides for the referral in the presentation of the merits to the case file and the means of accessing it.

المادة الثامنة والستون بعد المائة :

يجوز التعديل على مسودة الحكم إلى حين النطق به، ويجب أن تكون المسودة المودعة في ملف القضية معتمدة من جميع القضاة الذين اشتركوا في المداولة .

النطق بالحكم

المادة التاسعة والستون بعد المائة :

يكون النطق بالحكم بتلاوة منطوقه في جلسة علنية وإثباته في محضر القضية .

نسخة الحكم

المادة السبعون بعد المائة :

فيما لم يرد فيه نص خاص؛ يكون موعد تسليم صورة نسخة الحكم خلال عشرة أيام من تاريخ النطق به .

المادة الحادية والسبعون بعد المائة :

يجوز أن تحيل المحكمة في عرض الوقائع في نسخة الحكم إلى ملف القضية، وفق الضوابط الآتية :

أ- أن تكون الإحالة بناء على تقرير معد من الإدارة المختصة .

ب- أن تراعي العناصر الرئيسية الأخرى في الحكم .

ج- أن يكون ذلك في القضايا الكبرى التي يصعب عرض مجمل وقائعها .

د- أن يتاح الاطلاع على ملف القضية بأي وسيلة إلكترونية .

هـ- أن ينص في نسخة الحكم على الإحالة في عرض الوقائع إلى ملف القضية ووسيلة الاطلاع عليه .

Article 172:

The judgment must contain sufficient grounds for it to bear its pronouncement.

Article 173:

The circuit sends the case file after signing the copy of the judgment to the competent administration; To complete the procedures for handing over a copy of the judgment, objecting to it, and appending it with the executive form.

Provisions in which it is sufficient to record the deliberation outcome in the minutes

Article 174:

The court may only record the outcome of the deliberation in the case report without issuing a copy of the judgment, in the following cases:

a- Decisions and orders that are not subject to objection.

b- Decisions to delegate an expert, and his fees.

c- Judgments issued to prove the case is waived or abandoned, the end of the litigation, or the case has been considered as if it was not.

المادة الثانية والسبعون بعد المائة :

يجب أن يحتوي الحكم على أسباب كافية لأن يحمل منطوقه عليها .

المادة الثالثة والسبعون بعد المائة :

تبعث الدائرة ملف القضية بعد توقيع نسخة الحكم إلى الإدارة المختصة؛ لإكمال إجراءات تسليم صورة نسخة الحكم والاعتراض عليه وتذييله بالصيغة التنفيذية .

الأحكام التي يكتفي بإثبات نتيجة المداولة فيها في المحضر

المادة الرابعة والسبعون بعد المائة :

للمحكمة أن تكتفي بإثبات نتيجة المداولة في محضر القضية دون إصدار نسخة حكم، في الأحوال الآتية :

أ-القرارات والأوامر التي لا تقبل الاعتراض .

ب-قرارات ندب الخبير، وأتعابه .

ج-الأحكام التي تصدر بإثبات التنازل عن الدعوى، أو تركها، أو انتهاء الخصومة أو اعتبار الدعوى كأن لم تكن .

Article 175:

In the judgments in which it is sufficient to record the outcome of the deliberation in the case record, it must be justified, and it shall apply to the extract of the minutes in which the outcome is recorded; Provisions related to the handing over a copy of the judgment.

Handing over a copy of the Judgment

Article 176:

The order for the execution of the judgment pursuant to its draft is established in the record of the case; A copy of the judgment draft is appended to the executive form.

Summary Execution

Article 177:

The provision contained in paragraph (1) of Article 65 of the Law shall be considered to be included by expedited execution even if the Court does not so provide.

Article 178:

If the court decides to include the judgment with expedited execution, it may request the judgment creditor to provide a guarantee.

Article 179:

The court shall record its decision to include the judgment with expedited execution in accordance with the provisions of Paragraph (2) of Article 65 of the Law in the minutes, with a brief indication of its reasons.

المادة الخامسة والسبعون بعد المائة :

يجب في الأحكام التي يكتفي فيها بإثبات نتيجة المداولة في محضر القضية أن تكون مسببة، وتسري على مستخرج المحضر المثبت فيه النتيجة؛ الأحكام ذات الصلة بتسليم نسخة الحكم .

تسليم نسخة الحكم

المادة السادسة والسبعون بعد المائة :

يثبت الأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته في محضر القضية؛ وتذيل صورة مسودة الحكم بالصيغة التنفيذية .

التنفيذ المعجل

المادة السابعة والسبعون بعد المائة :

يُعد الحكم الوارد في الفقرة (١) من المادة الخامسة والستين من النظام مشمولاً بالتنفيذ المعجل ولو لم تنص المحكمة على ذلك .

المادة الثامنة والسبعون بعد المائة :

للمحكمة إذا رأت تقرير شمول الحكم بالتنفيذ المعجل أن تطلب من المحكوم له تقديم ضمان .

المادة التاسعة والسبعون بعد المائة :

تثبت المحكمة قرارها بشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وفق أحكام الفقرة (٢) من المادة الخامسة والستين من النظام في المحضر، مع إشارة موجزة لأسبابه .

Correction and Interpretation of the Judgment

تصحيح وتفسير الحكم

Article 180:

The circuit that upheld the judgment or order shall decide on the request for its correction or interpretation.

المادة الثمانون بعد المائة :

تتولى الدائرة التي أيدت الحكم أو الأمر الفصل في طلب تصحيحه أو تفسيره .

Article 181:

The court may, on its own or at the request of one of the parties, correct the purely material errors, written or arithmetic, that may occur in the instrument of judgment or order, and it issues an independent decision in this regard including a statement of the correction request, its place in the judgment or order, and the correction it decided. The decision issued for correction is considered correcting the judgment or order in itself, and informing the parties with a copy of it, and the decision is subject to the means of objection.

المادة الحادية والثمانون بعد المائة :

للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأطراف تصحيح ما قد يقع في صك الحكم أو الأمر من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية، وتصدر قراراً مستقلاً بذلك يتضمن بيان طلب التصحيح، وموضعه من الحكم أو الأمر، والتصحيح الذي قرره، ويعد القرار الصادر بالتصحيح مصححاً بذاته للحكم أو الأمر، ويبلغ الأطراف بنسخة منه ويخضع القرار لطرق الاعتراض .

Article 182:

The opponents may request the court to explain the confusion or ambiguity that occurred in the utterance of the judgment, and the court decides on the request in a public session. The decision issued for interpretation is considered complementary to the ruling that it explains, and the decision is subject to the means of objection.

المادة الثانية والثمانون بعد المائة :

للخصوم أن يطلبوا من المحكمة تفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو لبس، وتفصل المحكمة في الطلب في جلسة علنية، ويعد القرار الصادر بالتفسير متمماً للحكم الذي يفسره، ويخضع القرار لطرق الاعتراض .

Chapter Two Performance Orders

الفصل الثاني أوامر الأداء

Conditions for Applying for the Issuance of a Performance Order

شروط التقدم بطلب إصدار أمر الأداء

Article 183:

The debt is of a certain amount in accordance with the provisions of paragraph (3) of Article 67 of the Law if the determination of its amount is based on firm bases with which the court does not have the authority to assess it.

المادة الثالثة والثمانون بعد المائة :

يكون الدين معيّن المقدار وفق أحكام الفقرة (٣) من المادة السابعة والستين من النظام إذا كان تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للمحكمة سلطة في تقديره.

Article 184:

The performance order shall not be accepted if the debtor's place of residence is outside the Kingdom.

المادة الرابعة والثمانون بعد المائة :

لا يقبل أمر الأداء إذا كان مكان إقامة المدين خارج المملكة .

Article 185:

The performance order shall not be accepted if it includes mutual obligations, unless the creditor attaches to the request written evidence that he executed his obligations.

المادة الخامسة والثمانون بعد المائة :

لا يقبل أمر الأداء إذا تضمن التزامات متبادلة، إلا إذا أرفق الدائن بالطلب دليلاً كتابياً على قيامه بتنفيذ التزاماته .

Submission of Performance Order Request

تقديم طلب أمر الأداء

Article 186:

The spacial jurisdiction to issue the performance order and to appeal against it shall be given to the court within whose jurisdiction the debtor's place of residence is.

المادة السادسة والثمانون بعد المائة :

يكون الاختصاص المكاني بإصدار أمر الأداء والتظلم منه للمحكمة التي يكون في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدين .

Article 87:

Submitting a request to issue a performance order does not prevent a request to take any of the precautionary measures.

المادة السابعة والثمانون بعد المائة :

لا يمنع التقدم بطلب إصدار أمر الأداء من طلب اتخاذ أي من الإجراءات التحفظية .

Article 188:

The request to issue a performance order must include the details of the statement of claim provided for in the Law and the Regulations, and the provisions set forth in Article 21 of the Law shall apply in this regard.

Article 188:

The proof that the debtor has been notified of a request for performance is through a postal service provider, or through an electronic service provider licensed to notify and report.

Article 190:

The right contained in the notice of a performance request may not be less than what is required in the request to issue a performance order.

Rule on the Request to issue of a Performance Order

Article 191:

The circuit rules on the request to issue a performance order without confronting the opponents .

Article 192:

If the circuit dismisses the request; This is proven in the record with a brief indication of its reasons.

المادة الثامنة والثمانون بعد المائة :

يجب أن يشتمل طلب إصدار أمر الأداء على بيانات صحيفة الدعوى المنصوص عليها في النظام واللائحة، وتطبق بشأنه الأحكام الواردة في المادة الحادية والعشرين من النظام .

المادة التاسعة والثمانون بعد المائة :

يكون إثبات حصول إشعار المدين بطلب الوفاء عبر مقدم خدمة بريدية، أو عبر مقدم خدمة إلكترونية مرخص بالتبليغ والإشعار .

المادة التسعون بعد المائة :

لا يجوز أن يكون الحق الوارد في الإشعار بطلب الوفاء أقل من المطلوب في طلب إصدار أمر الأداء .

الفصل في طلب إصدار أمر الأداء

المادة الحادية والتسعون بعد المائة :

تفصل الدائرة في طلب إصدار أمر الأداء في غير مواجهة الخصوم .

المادة الثانية والتسعون بعد المائة :

إذا فصلت الدائرة برفض الطلب؛ فيثبت ذلك في المحضر مع إشارة موجزة لأسبابه .

Article 193:

The order is issued in the relevant form, and it must contain the following data:

- a- The data included in the order issuance request.
- b- The date the order was issued, the court that issued it, the circuit, and the name of the judge.

Procedures for Grievance and Objection to the Performance Order

Article 194:

The debtor against whom the order is issued has the right to:

- a- Object to the performance order on appeal; On the basis of a formal defect, such as invalidity of the notification, lack of jurisdiction, or failure to meet one of the conditions stipulated in Article 67 of the Law, the court may reject the appeal and uphold the order, or cancel the order without ruling on the matter.
- b- Appealing to the competent first instance circuit shall be in accordance with the provisions of Article 71 of the Law.

Article 195:

The grievance entails bringing the matter before the court, and issuing a judgment that decides the origin of the right within the limits of what the grievance was filed with. If the court finds that one of the conditions stipulated in Article 67 of the Law is not met, it shall set aside the order and decide on the matter.

المادة الثالثة والتسعون بعد المائة :

يصدر الأمر في النموذج الخاص بذلك، ويجب أن يحتوي على البيانات الآتية :

أ-البيانات المضمنة في طلب إصدار الأمر .

ب-تاريخ إصدار الأمر، والمحكمة التي أصدرته والدائرة، واسم القاضي .

إجراءات التظلم والاعتراض على أمر الأداء

المادة الرابعة والتسعون بعد المائة :

يحق للمدين الصادر ضده الأمر ما يلي :

أ-الاعتراض على أمر الأداء بالاستئناف؛ استناداً لوجود عيب شكلي، كبطلان التبليغ، أو عدم الاختصاص، أو لعدم توافر أحد الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة والستين من النظام، وللمحكمة رفض الاستئناف وتأييد الأمر، أو أن تلغي الأمر دون الفصل في الموضوع .

ب-التظلم أمام الدائرة الابتدائية المختصة وفق أحكام المادة الحادية والسبعين من النظام .

المادة الخامسة والتسعون بعد المائة :

يترتب على التظلم طرح الموضوع على المحكمة، وإصدار حكم يحسم أصل الحق في حدود ما رفع به التظلم، وإذا تبين للمحكمة عدم توافر أحد الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة والستين من النظام، قضت بإلغاء الأمر، وفصلت في الموضوع .

Article 196:

If the aggrieved fails to attend any session of hearing the complaint; The provisions of Article 31 of the Law shall be applied.

Article 197:

An objection may be made to the judgment issued in the grievance, in accordance with the procedures established for objection stipulated in Chapter Ten of the Law.

Article 198:

If the grievance is dismissed, and the debtor appeals it, and the Appeals Chamber considers it to be overturned, it shall rule on the matter.

Article 199:

The court that hears the grievance or the objection may suspend the expedited execution of the performance order whenever it is requested to do so, and the execution was feared to cause serious harm.

المادة السادسة والتسعون بعد المائة :

إذا تغيب المتظلم عن حضور أي جلسة لنظر التظلم؛ فتطبق أحكام المادة الحادية والثلاثين من النظام .

المادة السابعة والتسعون بعد المائة :

يجوز الاعتراض على الحكم الصادر في التظلم، وفق الإجراءات المقررة للاعتراض المنصوص عليها في الباب العاشر من النظام .

المادة الثامنة والتسعون بعد المائة :

إذا صدر الحكم في التظلم برفضه، واستأنفه المدين، ورأت دائرة الاستئناف إلغائه، فعليها أن تفصل في الموضوع .

المادة التاسعة والتسعون بعد المائة :

للمحكمة التي تنظر التظلم أو الاعتراض وقف التنفيذ المعجل الأمر الأداء متى طُلب ذلك منها وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم .

Section Five Objection to Judgments

Chapter One General Provisions

The Deadlines for Objection

Article 200:

In the event that the judgment includes a decision on several requests that vary in the time limits for the objection, the most important thing is the longest time limit.

Agreeing on the final judgment

Article 201:

It is not permissible to agree that the judgment of the first instance circuit shall be final against one of the parties without the other.

Article 202:

The agreement contained in paragraph (2) of Article 74 of the Law must be adhered to before making any request, defense or plea of inadmissibility before the Appeals Chamber, or through a written memorandum if the appeal is without pleading.

Article 203:

Those who have the right to object, waive their right to object - during the objection period - by means of a memorandum to be submitted to the court.

الباب الخامس الاعتراض على الأحكام

الفصل الأول أحكام عامة

المهل المحددة للاعتراض

المادة المائتان :

في حال تضمن الحكم الفصل في عدة طلبات تتفاوت في مهل الاعتراض، فالعبرة بأطولها مهلة .

الاتفاق على نهائية الحكم

المادة الأولى بعد المائتين :

لا يجوز الاتفاق على أن يكون حكم الدائرة الابتدائية نهائياً في حق أحد الأطراف دون الآخر .

المادة الثانية بعد المائتين :

يجب التمسك بالاتفاق الوارد في الفقرة (٢) من المادة الرابعة والسبعين من النظام قبل إبداء أي طلب أو دفاع أو دفع بعدم القبول أمام دائرة الاستئناف، أو من خلال مذكرة مكتوبة حال كون الاستئناف دون مرافعة .

المادة الثالثة بعد المائتين :

لمن له حق الاعتراض التنازل عن حقه في الاعتراض أثناء مدة الاعتراض-، بمذكرة يقدمها إلى المحكمة .

Judgment Issued on the Objection

Article 204:

If the court considers that the challenged judgment includes a response to the essential arguments contained in the objection request, it shall state the reasons for its judgment of the essential argument, with reference to the content of the response from the challenged judgment.

Article 205:

If the challenged judgment does not include an answer to some of the essential arguments, the court must answer them in the grounds for its judgment.

Article 206:

In cases where the court decides to uphold the judgment, the operative part must include the operative part of the upheld judgment.

Chapter Two The Appeal General Provisions

Article 207:

The provisions of paragraph (1) of Article 78 of the Law do not apply to the judgment if it is rendered by the of lack of jurisdiction, the non-admissibility of a case in form, of the non-hearing of the case due to the lapse of time, or considering the case as if it was not.

الحكم الصادر في الاعتراض

المادة الرابعة بعد المائتين :

إذا رأت المحكمة أن الحكم المعترض عليه قد تضمن الرد على ما تضمنه طلب الاعتراض من دفع جوهري، فتصرح في أسباب حكمها بالدفع الجوهري، مع الإشارة إلى مضمون الرد من الحكم المعترض عليه .

المادة الخامسة بعد المائتين :

إذا لم يتضمن الحكم المعترض عليه الإجابة عن بعض الدفوع الجوهرية فيجب على المحكمة الإجابة عنها في أسباب حكمها .

المادة السادسة بعد المائتين :

في الأحوال التي تقضي فيها المحكمة بتأييد الحكم فيجب أن يتضمن المنطوق منطوق الحكم المؤيد .

الفصل الثاني الاستئناف أحكام عامة

المادة السابعة بعد المائتين :

لا تسري أحكام الفقرة (١) من المادة الثامنة والسبعين من النظام على الحكم إذا كان صادراً بعدم الاختصاص، أو بعدم قبول الدعوى شكلاً، أو بعدم سماعها لمضي المدة، أو باعتبار الدعوى كان لم تكن .

Article 208:

If the court decides the inadmissibility of the appeal, or considers the appeal as void, the appealed judgment shall acquire final status.

Carrier Effect

Article 209:

If the circuit rules the inadmissibility of the new motion, the person whose motion is not accepted may submit it to the First Instance Circuits, in accordance with the procedures for filing a case.

Article 210:

If the circuit rules the inadmissibility of the substantive motion that was neglected by the First Instance Circuit, then those whose motion is inadmissible may submit a motion to complete its consideration and adjudication in accordance with the usual procedures for filing a case, and it shall be referred to the First Instance Circuit itself.

Article 211:

It is not permissible in the appeal to include a person who was not a litigant in the case in which the appealed judgment was issued, unless the admission was made by the court in the interest of justice or revealing the truth, and only those who request to join one of the litigants may intervene without asking the judiciary for himself.

المادة الثامنة بعد المائتين :

إذا حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف، أو باعتبار الاستئناف كأن لم يكن، فيكتسب الحكم المستأنف الصفة النهائية .

الأثر الناقل

المادة التاسعة بعد المائتين :

إذا حكمت الدائرة بعدم قبول الطلب الجديد، فلمن لم يقبل طلبه التقدم به إلى الدوائر الابتدائية، وفقاً لإجراءات رفع الدعوى .

المادة العاشرة بعد المائتين :

إذا حكمت الدائرة بعدم قبول الطلب الموضوعي الذي أغفلته الدائرة الابتدائية، فلمن لم يقبل طلبه التقدم بطلب إكمال نظره والفصل فيه وفقاً للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، ويحال إلى الدائرة الابتدائية ذاتها .

المادة الحادية عشرة بعد المائتين :

لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف، ما لم يكن الإدخال من قبل المحكمة لمصلحة العدالة أو إظهار الحقيقة، ولا يجوز التدخل إلا ممن يطلب الانضمام إلى أحد الخصوم دون أن يطلب القضاء لنفسه .

Raising an Appeal Request

Article 212:

The appeal request must include - in addition to the data provided in paragraph (1) of Article 81 of the Law - the following:

a- The name and identity number of the appellant, or the commercial register number - as the case may be - and his address, his representative, and the number of the lawyer's license in the objections that must be filed by a lawyer.

b- The name and identity number of the appellant, or the commercial registry number - as the case may be - and his address.

Article 213:

If the appeal request does not include the details of the appealed judgment, the grounds for the appeal, and the motions of the appellant, the court shall rule that it is inadmissible.

Article 214:

In all cases, the sub-appeal request must be submitted in a separate memorandum containing the data stipulated in Article 212 of the Regulations.

رفع طلب الاستئناف

المادة الثانية عشرة بعد المائتين :

يجب أن يتضمن طلب الاستئناف - إضافة إلى البيانات الواردة في الفقرة (١) من المادة الحادية والثمانين من النظام- الآتي :

أ- اسم المستأنف ورقم هويته، أو رقم السجل التجاري -بحسب الحال-، وعنوانه، ومن يمثله، ورقم رخصة المحاماة في الاعتراضات التي يجب رفعها من محام .

ب- اسم المستأنف ضده ورقم هويته، أو رقم السجل التجاري -بحسب الحال-، وعنوانه .

المادة الثالثة عشرة بعد المائتين :

إذا لم يشتمل طلب الاستئناف على بيانات الحكم، المستأنف، وأسباب الاستئناف، وطلبات المستأنف فتحكم المحكمة بعدم قبوله .

المادة الرابعة عشرة بعد المائتين :

في جميع الأحوال، يجب أن يقدم طلب الاستئناف الفرعي في مذكرة مستقلة تشتمل على البيانات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة بعد المائتين من اللائحة .

Appeal Procedures without Pleading

Article 215:

It is sufficient to hear the appeal without pleading in the objection to the following judgments and decisions:

- a- Judgments and decisions issued in cases stipulated in paragraphs (1), (2) and (3) of Article 16 of the Law, if the value of the original claim does not exceed two million riyals.
- b- Judgments and decisions issued in cases filed pursuant to paragraphs (8) and (9) of Article 16 of the Law, regardless of the amount of the claim.
- c- Judgments, decisions and orders that are being challenged by the Appeals Chamber, which is composed of one judge.

Article 216:

In the cases where the appeal is heard without pleading; The department verifies the preliminary issues related to the jurisdiction and the conditions for accepting the request within ten days from the date the case is referred to it.

Article 217:

If the appeal was without a pleading, and the time limit for the appeal has passed, then it is not acceptable to submit memoranda in the case, or to hear any of the litigants, unless the circuit decides to hear the case in pleading.

إجراءات الاستئناف بدون مرافعة

المادة الخامسة عشرة بعد المائتين :

يكتفي بنظر الاستئناف دون مرافعة في الاعتراض على الأحكام والقرارات الآتية :

- أ- الأحكام والقرارات الصادرة في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) من المادة السادسة عشرة من النظام، إذا كانت قيمة المطالبة الأصلية لا تزيد على مليوني ريال .
- ب- الأحكام والقرارات الصادرة في الدعاوى المقامة بناء على الفقرتين (٨) و (٩) من المادة السادسة عشرة من النظام، أيأ كان مبلغ المطالبة فيها .
- ج- الأحكام والقرارات والأوامر التي تنظر الاعتراض عليها دائرة الاستئناف المؤلفة من قاض واحد .

المادة السادسة عشرة بعد المائتين :

في الأحوال التي ينظر فيها الاستئناف دون مرافعة؛ تتحقق الدائرة من المسائل الأولية المتعلقة بالاختصاص وشروط قبول الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ إحالة القضية إليها .

المادة السابعة عشرة بعد المائتين :

إذا كان الاستئناف دون مرافعة، ومضت المهلة المحددة للاعتراض، فلا يقبل بعد ذلك تقديم مذكرات في القضية، أو الاستماع لأي من الخصوم ما لم تقرر الدائرة نظر القضية مرافعة .

Article 218:

Where there is no special provision, if the court finds that the judgment is required to be rescinded in whole or in part, then its rescission judgment shall be accompanied by the judgment in the case after its hearing by pleading.

Article 219:

If the court decides to hear the appeal in pleading, it sets a date for the hearing and informs the parties of it. If the appellant was notified and did not attend the set session, the provisions of Article 84 of the Law shall apply to the appeal request.

Pleading Appeal Procedures

Article 220:

1- Taking into account what is stated in Paragraph (3) of Article 79 of the Law, if the appeal is being heard in pleadings, the date of the first hearing shall be set so as not to exceed twenty days from the date of filing the appeal, and the respondent shall be notified of the date of the hearing, with a copy of the appeal request, and the respondent shall deposit a memorandum of response to the objection three days before the hearing date.

2- The appellant must follow up on the dates of the case at the Court of Appeal upon its registration.

Article 221:

In the cases where the appeal is heard by pleading, the circuit, before the first session, verifies the preliminary issues related to jurisdiction and the conditions for accepting the appeal.

المادة الثامنة عشرة بعد المائتين :

فيما لم يرد فيه نص خاص، إذا رأت المحكمة ما يوجب إلغاء الحكم كلياً أو جزئياً، فيكون حكمها بالإلغاء مع الحكم في القضية بعد نظرها مرافعة .

المادة التاسعة عشرة بعد المائتين :

إذا رأت المحكمة النظر في الاستئناف مرافعة، فتحدد موعداً للجلسة وتبلغ الأطراف به، فإذا تبلى المستأنف ولم يحضر الجلسة المحددة، فتسري على طلب الاستئناف أحكام المادة الرابعة والثمانين من النظام .

إجراءات الاستئناف مرافعة

المادة العشرون بعد المائتين :

١- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٣) من المادة التاسعة والسبعين من النظام، إذا كان الاستئناف ينظر مرافعة فيحدد موعد الجلسة الأولى بما لا يتجاوز عشرين يوماً من تاريخ قيد الاستئناف، ويبلغ المستأنف ضده بموعد الجلسة، مع صورة من طلب الاستئناف، وعلى المستأنف ضده إيداع مذكرة الرد على الاعتراض قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام .

٢- يجب على المستأنف متابعة مواعيد القضية لدى محكمة الاستئناف فور قيدها .

المادة الحادية والعشرون بعد المائتين :

في الأحوال التي ينظر فيها طلب الاستئناف مرافعة، تتحقق الدائرة -قبل الجلسة الأولى- من المسائل الأولية المتعلقة بالاختصاص، وشروط قبول طلب الاستئناف .

Article 222:

If the appellant did not attend any session - and he was absent from a previous session - then the circuit shall rule on the case if it is valid for judgment, otherwise, it shall rule that the appeal shall be considered as if it was not.

Article 223:

If the circuit decides to postpone the hearing in accordance with the provisions of paragraph (2) of Article 84 of the Law, it is not necessary to re-notify the appellant of the specified session if he has already been notified.

Article 224:

The circuit may rule the rescission mentioned in paragraph (2) of Article 85 of the Law without specifying a session to pronounce it, and its judgment is binding on the First Instance Circuit that issued it.

Chapter Three Petition for Reconsideration

Article 225:

The Appeals Chamber is competent to hear the petition on the judgment it has upheld.

Article 226:

The court shall first decide on the admissibility of the petition for reconsideration and the conditions necessary for its acceptance in a session in which the parties are notified. If it deems that it is acceptable in form, it may rule on the acceptance of the petition and on the subject by a single judgment. The court shall only review the requests addressed by the petition.

المادة الثانية والعشرون بعد المائتين :

إذا لم يحضر المستأنف أي جلسة - وقد تغيب عن جلسة سابقة - فتفصل الدائرة في القضية إن كانت صالحة للحكم، وإلا قضت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

المادة الثالثة والعشرون بعد المائتين :

إذا رأت الدائرة تأجيل الجلسة وفق أحكام الفقرة (٢) من المادة الرابعة والثمانين من النظام، فلا يلزم إعادة تبليغ المستأنف بالجلسة المحددة إذا كان قد سبق تبليغه .

المادة الرابعة والعشرون بعد المائتين :

للدائرة أن تحكم بالإلغاء الوارد في الفقرة (٢) من المادة الخامسة والثمانين من النظام دون أن تحدد جلسة للنطق به، ويعد حكمها ملزماً للدائرة الابتدائية التي أصدرته .

الفصل الثالث التماس إعادة النظر

المادة الخامسة والعشرون بعد المائتين :

تختص دائرة الاستئناف بالنظر في طلب الالتماس على الحكم الذي أيدته .

المادة السادسة والعشرون بعد المائتين :

تفصل المحكمة أولاً في جواز قبول التماس إعادة النظر والشروط اللازمة لقبوله في جلسة يبلغ بها الأطراف، ولها إذا رأت أنه مقبول شكلاً أن تحكم في قبول الالتماس وفي الموضوع بحكم واحد، ولا تعيد المحكمة النظر إلا في الطلبات التي تناولها الالتماس .

Article 227:

1- The filing of the petition shall not result in a stay of execution of the judgment. However, the circuit hearing the petition may order a stay of execution when requested, and it was feared that the execution would result in serious and irreparable harm. When the circuit orders the stay of execution, it is required to provide a guarantee.

2- If the court accepts the petition, it must order a stay of execution of the judgment whenever is so requested.

Chapter Four Cassation

Preparing an Appeal

Article 228:

A unit shall be established in the Supreme Court to prepare for the hearing of objections to the application for cassation in commercial cases, which is composed of a number of judges and researchers, and undertakes the following:

A- Examination of objections to judgments issued in commercial cases in terms of the conditions related to the form and the fulfillment of basic data

B - Preparing studies and research on issues requested by the Commercial Chamber of the Supreme Court.

C- Preparing and drafting judgments and decisions.

المادة السابعة والعشرون بعد المائتين :

١- لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم ومع ذلك يجوز للدائرة التي تنظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه، وللدائرة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم ضمان .

٢- يجب على المحكمة إذا قبلت الالتماس أن تقضي بوقف تنفيذ الحكم متى طلب ذلك .

الفصل الرابع النقض

تهيئة طلب النقض

المادة الثامنة والعشرون بعد المائتين :

تنشأ في المحكمة العليا وحدة لتهيئة نظر الاعتراضات بطلب النقض في القضايا التجارية، تشكل من عدد من القضاة والباحثين، تتولى الآتي :

أ- فحص الاعتراضات على الأحكام الصادرة في القضايا التجارية من جهة الشروط المتعلقة بالشكل واستيفاء البيانات الأساسية .

ب- إعداد الدراسات والبحوث في المسائل التي تطلبها الدائرة التجارية في المحكمة العليا .

ج- إعداد وصياغة مسودات الأحكام والقرارات .

Article 229:

The competent administration of the Supreme Court sets up the procedures for preparing the appeal request.

Submitting a Request for Cassation

Article 230:

The request for cassation must include the details of the challenged judgment, a brief of it, the reasons on which the objection was based, and the requests of the objector.

Article 231:

The request for cassation must be accompanied by the following:

- 1- A copy of the document proving the capacity of the objector's representative.
- 2- A copy of the challenged judgment, and a copy of the judgment of the first instance, if the challenged judgment has been referred to it in its reasons.
- 3- Documents supporting the objection.

Article 232:

The objection must include the determination of the grounds in a way that shows the reason for the objection that the objector attributes to the judgment, its position of the judgment, and its effect on it.

المادة التاسعة والعشرون بعد المائتين :

تعد الإدارة المختصة في المحكمة العليا إجراءات تهيئة طلب النقض .

تقديم طلب النقض

المادة الثلاثون بعد المائتين :

يجب أن يتضمن طلب النقض بيانات الحكم المعترض عليه، وملخصاً عنه، والأسباب التي بني عليها الاعتراض، وطلبات المعترض .

المادة الحادية والثلاثون بعد المائتين :

يجب أن يرافق طلب النقض الآتي :

- ١- صورة من الوثيقة التي تثبت صفة ممثل المعترض .
- ٢- صورة نسخة الحكم المعترض عليه، وصورة نسخة حكم الدرجة الابتدائية إذا كان الحكم المعترض عليه قد أحال إليه في أسبابه .
- ٣- المستندات التي تؤيد الاعتراض .

المادة الثانية والثلاثون بعد المائتين :

يجب أن يتضمن الاعتراض تحديد الأسباب على نحو يبين سبب الاعتراض الذي يعزوه المعترض إلى الحكم، وموضعه من الحكم، وأثره فيه .

Request for Stay of Execution

Article 233:

1- The request for a stay of execution stipulated in Article 89 of the Law must include the reasons for the request for a stay of execution, and the consequences thereof.

2- If the request for cassation includes a request to stay the execution of the judgment, the request shall be referred to the competent circuit for adjudication, and it is sufficient - if it is rejected - to record that in the minutes.

3- If the court decides to stop the execution of the judgment - in accordance with the provisions of Article 89 of the Law - it may request the cassation applicant to submit a guarantee.

Procedures for Adjudicating an Appeal

Article 234:

An objection to a request to set aside the judgment shall not be accepted in accordance with paragraph (4) of Article 88 of the Law, unless the previous judgment has acquired the final status.

Article 235:

It is not permissible to give reasons in the application for cassation that were not previously expressed in the appeal - and it was possible to express them in it .

Article 236:

In all cases; If the court decides to set aside the challenged judgment for the second time, it must rule on it.

طلب وقف تنفيذ الحكم

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائتين :

١- يجب أن يتضمن طلب وقف التنفيذ المنصوص عليه في المادة التاسعة والثمانين من النظام أسباب طلب وقف التنفيذ والآثار المترتبة عليه .

٢- إذا تضمن طلب النقض طلب وقف تنفيذ الحكم، فيحال الطلب إلى الدائرة المختصة للفصل فيه، ويكتفي - حال -

٣- للمحكمة إذا رأت الأمر بوقف تنفيذ الحكم -وفق أحكام المادة التاسعة والثمانين من النظام- أن تطلب من طالب النقض تقديم ضمان .

إجراءات الفصل في طلب النقض

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائتين :

لا يقبل الاعتراض بطلب نقض الحكم وفقاً للفقرة (٤) من المادة الثامنة والثمانين من النظام إلا إذا كان الحكم السابق مكتسباً الصفة النهائية .

المادة الخامسة والثلاثون بعد المائتين :

لا يجوز إبداء أسباب في طلب النقض لم يسبق إبدائها في الاستئناف -وكان ممكناً إبدائها فيه .

Section Six Special Provisions for Some Cases

Chapter One Small Claims

Article 237:

Small claims - stipulated in paragraph (3) of Article 8 of the Law - mean the following:

A- The lawsuits mentioned in paragraphs (1) and (2) of Article 16 of the Law if the value of the original claim does not exceed one million riyals, except for the lawsuits arising from construction contracts.

B- Cases filed pursuant to paragraphs (8) and (9) of Article 16 of the Law, regardless of the amount of the claim, whenever they are related to one of the cases stipulated in paragraph (1) of this Article.

Article 238:

Where there is no special provision in this chapter, the provisions stipulated in the Law and the Regulations shall apply to small claims.

The Duration for Hearing Small Claims

Article 239:

The duration of hearing small claims shall not exceed ninety days from the date of registration, and in cases where the registration of the case precedes the exchange of memoranda or the meeting between the parties in accordance with the provisions of paragraph (2) of Article 19 of the Law, the period of hearing shall not exceed thirty days.

الباب السادس احكام خاصة ببعض الدعاوى

الفصل الأول الدعاوى اليسيرة

المادة السابعة والثلاثون بعد المائتين :

يقصد بالدعاوى اليسيرة -المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة الثامنة من النظام - الآتي .

أ-الدعاوى الواردة في الفقرتين (١) و (٢) من المادة السادسة عشرة من النظام إذا كانت قيمة المطالبة الأصلية لا تزيد على مليون ريال، عدا الدعاوى الناشئة عن مقاولات الإنشاء .

ب-الدعاوى المقامة بناء على الفقرتين (٨) و (٩) من المادة السادسة عشرة من النظام أياً كان مبلغ المطالبة فيها، متى اتصلت بإحدى الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة الثامنة والثلاثون بعد المائتين :

فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا الفصل، تری الأحكام المنصوص عليها في النظام واللائحة على الدعاوى اليسيرة .

مدة نظر الدعاوى اليسيرة

المادة التاسعة والثلاثون بعد المائتين :

لا تتجاوز مدة النظر في الدعاوى اليسيرة تسعين يوماً من تاريخ القيد، وفي الأحوال التي يسبق فيها قيد الدعوى تبادل المذكرات أو الاجتماع بين الأطراف وفق أحكام الفقرة (٢) من المادة التاسعة عشرة من النظام، فلا تتجاوز مدة النظر ثلاثين يوماً .

Small Claims Hearing Procedures

إجراءات نظر الدعاوى اليسيرة

Article 240:

The hearing of small claims must precede the recourse to reconciliation and mediation, provided that the duration of such procedures shall not exceed (fifteen) days.

المادة الأربعون بعد المائتين :

يجب أن يسبق نظر الدعاوى اليسيرة اللجوء إلى المصالحة والوساطة، على ألا تزيد مدة تلك الإجراءات على (خمسة عشر) يوماً .

Article 241:

The competent administration shall verify the requirements for registering the case, including identifying applications, attaching documents, and completing case papers.

المادة الحادية والأربعون بعد المائتين :

تتولى الإدارة المختصة التحقق من متطلبات قيد القضية بما في ذلك تحديد الطلبات وإرفاق المستندات وإكمال أوراق القضية .

Article 242:

The case is registered if it is complete, and it is referred to the competent circuit, and the defendant is informed of it on the day of its registration, provided that the notification includes specifying the date for holding the status conference, not exceeding fifteen days from the date of registration.

المادة الثانية والأربعون بعد المائتين :

تقيد الدعوى إذا كانت مستوفية، وتحال إلى الدائرة المختصة، ويبلغ بها المدعى عليه في يوم قيدها، على أن يتضمن التبليغ تحديد ميعاد عقد الجلسة التحضيرية بما لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ القيد .

Article 243:

The defendant in small claims shall deposit a memorandum of his defense including his answer to the case and all his arguments, specifying his motions and all his grounds, at least one day before the date of the status conference, and the concerned administration shall verify its completion, complete the lawsuit papers, and study the case.

المادة الثالثة والأربعون بعد المائتين :

على المدعى عليه في الدعاوى اليسيرة أن يودع مذكرة بدفاعه مشتملة على جوابه عن الدعوى وجميع دفوعه، وتحديد طلباته وجميع أسانيده، وذلك قبل يوم واحد على الأقل من ميعاد عقد الجلسة التحضيرية، وتتولى الإدارة المختصة التحقق من إكمالها، وإكمال أوراق الدعوى ودراسة القضية .

Article 244:

The court shall hold the status conference stipulated in Article 90 of the Regulations; If the circuit ascertains the jurisdiction and preliminary issues, it shall rule on the case unless it deems it necessary to conduct an exchange of memoranda, provided that the period of exchanging memoranda does not exceed fifteen days.

Article 245:

In all cases; It is not accepted from the parties to submit any requests, evidence, or arguments that were not submitted before the end of the status conference.

Article 246:

In cases where the examination of the case requires referral of expertise, the date for filing the expert report shall not exceed twenty days, and it may be extended for another ten days - if necessary.

Article 247:

1- The court - after verifying the preliminary issues in the status conference - may postpone the session for no more than fifteen days, and the court must indicate the reason for the postponement in the case report.

2- The maximum number of hearings is one pleading session after notifying the defendant, and what exceeds it may not be postponed except in exceptional cases and circumstances, such as: if it appears to the court that reasons beyond the opponent's will prevented taking the required action such as the emergency illness of one of the parties to the case or their representatives, or the inability of a witness to attend due to an emergency.

المادة الرابعة والأربعون بعد المائتين :

تعقد المحكمة الجلسة التحضيرية المنصوص عليها في المادة التسعين من اللائحة؛ وإذا تحققت الدائرة من الاختصاص والمسائل الأولية، فتفصل في الدعوى ما لم تر ضرورة لإجراء تبادل المذكرات، على ألا تتجاوز مدة تبادل المذكرات خمسة عشر يوماً .

المادة الخامسة والأربعون بعد المائتين :

في جميع الأحوال؛ لا يقبل من الأطراف تقديم أي طلبات أو بيانات أو دفوع لم يتم إبدائها قبل انتهاء الجلسة التحضيرية .

المادة السادسة والأربعون بعد المائتين :

في الأحوال التي يتطلب فيها نظر الدعوى الإحالة للخبرة، فيحدد ميعاد إيداع تقرير الخبرة بما لا يتجاوز عشرين يوماً، ويجوز تمديد مدتها عشرة أيام أخرى -عند الاقتضاء .

المادة السابعة والأربعون بعد المائتين :

١- للمحكمة -بعد التحقق من المسائل الأولية في الجلسة التحضيرية- أن تؤجل الجلسة بما لا يتجاوز خمسة عشر يوماً، وعلى المحكمة أن تبين سبب التأجيل في محضر القضية .

٢- يكون الحد الأقصى للجلسات جلسة مرافعة واحدة بعد تبليغ المدعى عليه، ولا يجوز التأجيل فيما زاد عليها إلا في الحالات والظروف الاستثنائية، ومن ذلك: إذا تبين للمحكمة أن أسباباً خارجة عن إرادة الخصم حالت دون اتخاذ الإجراء المطلوب كالمرض الطارئ لأحد أطراف الدعوى أو ممثليهم، أو عدم تمكن أحد الشهود من الحضور لظرف طارئ .

Article 248:

The session of pronouncing the judgment, when necessary, shall be determined after the pleadings are closed for no more than five days, and no memoranda may be submitted by the parties after the pleadings are closed.

Article 249:

The copy of the judgment issued in the small claims may suffice with a statement of the plaintiff's motions, a brief summary of the litigants' defense - if any - and the reasons and the operative part of the judgment.

Article 250:

A copy of the judgment copy shall be delivered immediately upon its issuance, and when necessary, a date may be set for delivering a copy of the judgment copy not exceeding five working days from the date of its pronouncement.

Article 251:

The period for hearing appeals to judgments issued in small claims shall be fifteen days from the date of their referral to the circuit, unless the circuit decides to hear it by pleading.

المادة الثامنة والأربعون بعد المائتين :

تحدد جلسة النطق بالحكم -عند الاقتضاء- بعد قفل باب المرافعة بما لا يتجاوز خمسة أيام، ولا يجوز تقديم أي مذكرات من الأطراف بعد قفل باب المرافعة .

المادة التاسعة والأربعون بعد المائتين :

يجوز أن يكتفى في نسخة الحكم الصادر في الدعوى اليسيرة، ببيان طلبات المدعي وخلاصة موجزة لدفاع الخصوم -إن وجد-، وأسباب الحكم ومنطوقه .

المادة الخمسون بعد المائتين :

يكون تسليم صورة نسخة الحكم فور صدوره، ويجوز عند الاقتضاء تحديد موعد لتسليم صورة نسخة الحكم بما لا يتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ النطق به .

المادة الحادية والخمسون بعد المائتين :

تكون مدة نظر الاستئناف على الأحكام الصادرة في الدعاوى اليسيرة خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالتها إلى الدائرة، ما لم تقرر الدائرة نظرها مرافعة .

Chapter Two

Class Action Lawsuit

Class Action Lawsuit Terms

Article 252:

1- To file a class-action lawsuit, it requires the following:

A- The union of the subject matter of the claim, the reason, and the defendant.

B- A union of claims on a common objective basis that affects the plaintiffs' existence and non-existence.

C- The number of plaintiffs shall not be less than ten.

2- The registration and pleading for the class action lawsuits must be by a representative of the plaintiffs, provided that the representative is a lawyer.

Request to Register a Class-Action Lawsuit

Article 253:

The plaintiffs' representative shall submit to the court a request to approve the registration of the class-action lawsuit, including the following:

A- Names of the plaintiffs, and the number of persons likely to join.

b- A summary of the subject matter of the case, the requests, and the main evidence in the case.

c- A statement of the common objective basis for the motions.

الفصل الثاني

الدعاوى الجماعية

شروط الدعوى الجماعية

المادة الثانية والخمسون بعد المائتين :

١- يشترط لرفع الدعوى الجماعية، الآتي :

أ- اتحاد موضوع المطالبة، والسبب، والمدعى عليه .

ب- اتحاد المطالبات في أساس موضوعي مشترك يمس المدعين وجوداً وعدمياً .

ج- ألا يقل عدد المدعين من عشرة .

٢- يجب أن يكون قيد الدعوى الجماعية والترافع فيها من ممثل للمدعين، على أن يكون الممثل محامياً .

طلب قيد الدعوى الجماعية

المادة الثالثة والخمسون بعد المائتين :

يقدم ممثل المدعين إلى المحكمة طلب الموافقة على قيد الدعوى الجماعية، متضمناً الآتي :

أ- أسماء المدعين، وعدد الأشخاص المحتمل انضمامهم .

ب- ملخصاً لموضوع الدعوى والطلبات والبيانات الرئيسية في الدعوى .

ج- بيان الأساس الموضوعي المشترك للطلبات .

Article 254:

The competent department shall prepare a report on the request, including verifying the fulfillment of the data and conditions, and exclusively for similarly restricted lawsuits - if any .

Article 255:

1- The president of the court shall rule on the request for registration of the class action lawsuit within a period not exceeding ten days, according to the following:

A- Accepting the request if it fulfills the conditions stipulated in Article 252 of the Regulations.

b- Rejection of the request if it does not fulfill the conditions stipulated in Article 252 of the Regulations.

2- As an exception to paragraph (1/b) of this Article; In the cases in which the applicant fulfills the conditions stipulated in Article 252 of the Regulations, with the exception of the condition stipulated in paragraph (1/c) of Article 252 of the Regulations; The president of the court may decide to respite the plaintiffs' representative for a period not exceeding sixty days to fulfill the condition, in the event that it is not fulfilled within the period, the President of the Court shall decide to dismiss the request.

Article 256:

In all cases, the decision issued regarding the acceptance or dismissal of the request to register the class action lawsuit shall be final and not subject to objection in any way, and this does not preclude the re-submission of a new request when it fulfills the conditions.

المادة الرابعة والخمسون بعد المائتين :

تعد الإدارة المختصة تقريراً عن الطلب، يتضمن التحقق من استيفاء البيانات والشروط، وحصراً بالدعاوى المماثلة المقيدة -إن وجدت .

المادة الخامسة والخمسون بعد المائتين :

١-يفصل رئيس المحكمة في طلب قيد الدعوى الجماعية خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام، وفق الآتي .

أ-قبول الطلب إذا كان مستوفياً للشروط المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين بعد المائتين من اللائحة .

ب-رفض الطلب إذا لم يكن مستوفياً الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين بعد المائتين من اللائحة .

٢-استثناءً من الفقرة (١/ب) من هذه المادة؛ في الأحوال التي يستوفي فيها مقدم الطلب الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين بعد المائتين من اللائحة، عدا الشرط المنصوص عليه في الفقرة (١/ج) من المادة الثانية والخمسين بعد المائتين من اللائحة؛ فلرئيس المحكمة أن يقرر إمهال ممثل المدعين مدة لا تتجاوز ستين يوماً لاستيفاء الشرط، وفي حال عدم استيفائه خلال المدة، فيقرر رئيس المحكمة رفض الطلب .

المادة السادسة والخمسون بعد المائتين :

في جميع الأحوال، يعد القرار الصادر بشأن قبول طلب قيد الدعوى الجماعية أو رفضه نهائياً وغير قابل للاعتراض بأي طريق، ولا يحول ذلك دون إعادة تقديم طلب جديد متى كان مستوفياً للشروط .

Class Action Lawsuit Registration

قيد الدعوى الجماعية

Article 257:

The representative of the plaintiffs shall submit the class-action lawsuit in one brief in accordance with the provisions of the Law and the Regulations within a period not exceeding ten days from the date of the decision to accept the request in accordance with the provisions of paragraph (1/A) of Article 255 of the Regulations, accompanied by a detailed list of the claims of the plaintiffs in the class-action lawsuit, provided that it includes a statement of the applicability of the common substantive basis to each of them, and dividing them into categories when necessary.

المادة السابعة والخمسون بعد المائتين :

على ممثل المدعين تقديم الدعوى الجماعية في صحيفة واحدة وفق أحكام النظام واللائحة خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ قرار قبول الطلب وفق أحكام الفقرة (1/أ) من المادة الخامسة والخمسين بعد المائتين من اللائحة، مرافقاً لها قائمة تفصيلية بمطالبات المدعين في الدعوى الجماعية، على أن تتضمن بيان وجه انطباق الأساس الموضوعي المشترك على كل منهم، وتقسيمهم إلى فئات عند الاقتضاء .

Article 258:

The plaintiffs in the class-action lawsuit have the right to access all papers and documents in the case file.

المادة الثامنة والخمسون بعد المائتين :

للمدعين في الدعوى الجماعية الحق في الاطلاع على كافة الأوراق والمستندات في ملف القضية .

Article 259:

A special register for the class-action lawsuits shall be established in which data and details of the suits are recorded, and made publicly available for accessing, and notifications may be made through it.

المادة التاسعة والخمسون بعد المائتين :

ينشأ سجل خاص بالدعوى الجماعية وتسجل فيه بيانات وتفاصيل الدعاوى، ويتاح للعموم الاطلاع عليه، ويجوز أن تكون الإشعارات عن طريقه .

The Capabilities and Powers of the Court in the Class Action Lawsuit

Article 260:

The court may, when necessary, decide what it deems possible to manage the class-action lawsuit and expedite its adjudication, including the following:

A- Seeking the assistance of the private sector in the class action lawsuit procedures.

B- Appointing an advisor for the purposes of managing the class-action lawsuit.

C- Classifying the parties into categories as required by the nature of the lawsuit.

D- Approval of the appointment of more than one representative.

Article 261:

If it appears to the court that the conditions of the class-action lawsuit in cases under consideration by it are met, all cases are referred to the circuit to which the first lawsuit was referred, and the circuit may offer the parties to recourse to class action lawsuit procedures, and the competent administration undertakes to complete the procedures.

Joining a Class Action Lawsuit

Article 262:

A person whose claim meets the conditions of the class-action lawsuit may request joining it through the representative of the plaintiffs, and the court shall record its decision in the application for joining in the case report, and its decision in this regard is final and not subject to objection.

ممكنات وصلاحيات المحكمة في الدعوى الجماعية

المادة الستون بعد المائتين :

للمحكمة -عند الاقتضاء- تقرير ما تراه ممكناً لإدارة الدعوى الجماعية وسرعة الفصل فيها، ومن ذلك الآتي :

أ- الاستعانة بالقطاع الخاص في إجراءات الدعوى الجماعية .

ب- تعيين مستشار لأغراض إدارة الدعوى الجماعية .

ج- تصنيف الأطراف إلى فئات وفق ما تقتضيه طبيعة الدعوى .

د- الموافقة على تعيين أكثر من ممثل .

المادة الحادية والستون بعد المائتين :

إذا ظهر للمحكمة توافر شروط الدعوى الجماعية في قضايا منظورة لديها، فتحال جميع القضايا إلى الدائرة التي أحييت لها الدعوى الأولى، وللدائرة أن تعرض على الأطراف اللجوء لإجراءات الدعاوى الجماعية، وتتولى الإدارة المختصة إكمال الإجراءات .

الانضمام إلى الدعوى الجماعية

المادة الثانية والستون بعد المائتين :

يجوز لمن انطبقت على مطالبته شروط الدعوى الجماعية طلب الانضمام إليها عن طريق ممثل المدعين، وتثبت المحكمة قرارها في طلب الانضمام في محضر القضية، ويعد قرارها في هذا الشأن نهائياً وغير قابل للاعتراض .

The Representative in the Class Action Lawsuit

Article 263:

The representative of the plaintiffs shall inform potential plaintiffs of the initiation of the class action lawsuit, and announce it in a publicly accessible medium.

Article 264:

The representative of the plaintiffs shall exercise due diligence to protect the interests of all plaintiffs, and shall be obligated to attend the specified hearings.

Article 265:

The representative of the plaintiffs must inform the plaintiffs of any material events or have an impact on their rights, request their views in this regard, inform them of the judgments and decisions issued in the lawsuit, and enable them to view all papers and documents of the lawsuit.

Article 266:

The representative of the plaintiffs shall be authorized before the court to submit requests, arguments, and memoranda, and no request, arguments, or memorandum - related to the class action lawsuit - shall be accepted except through the representative of the plaintiffs.

الممثل في الدعوى الجماعية

المادة الثالثة والستون بعد المائتين :

على ممثل المدعين إبلاغ المدعين المحتملين بإقامة الدعوى الجماعية، والإعلان عنها في وسيلة متاحة للعموم .

المادة الرابعة والستون بعد المائتين :

يلتزم ممثل المدعين ببذل العناية اللازمة لحماية مصالح جميع المدعين، ويجب عليه الالتزام بالحضور في الجلسات المحددة .

المادة الخامسة والستون بعد المائتين :

يجب على ممثل المدعين إحاطة المدعين بأي أحداث جوهرية، أو ذات أثر على حقوقهم، وطلب مرئياتهم حيالها، وتبليغهم بالأحكام والقرارات الصادرة في الدعوى، وتمكينهم من الاطلاع على كافة أوراق ومستندات الدعوى .

المادة السادسة والستون بعد المائتين :

يكون ممثل المدعين هو المخوّل أمام المحكمة بتقديم الطلبات والدفع والمذكرات، ولا يقبل تقديم أي طلب أو دفع أو مذكرة - تخص الدعوى الجماعية- إلا عن طريق ممثل المدعين .

Article 267:

A representative of the plaintiffs may not withdraw from representation in the class action lawsuit; Except after the court's approval, and in the event that the court approves the request to withdraw, the court enables the plaintiffs to choose a representative for them within thirty days, and in the event that a representative is not agreed upon; The court shall appoint the one with the most votes from the plaintiffs.

Article 268:

Where there is no special provision, the plaintiffs' representative may only be dismissed at the request of the majority of the plaintiffs, and in the event of his dismissal, a representative of the plaintiffs shall be appointed in accordance with the provisions of appointing the plaintiffs' representative contained in Article 267 of the Regulations.

Article 269:

In determining his fees, the representative of the plaintiffs shall take into account its fair distribution among the plaintiffs.

المادة السابعة والستون بعد المائتين :

لا يجوز لممثل المدعين الاعتزال عن التمثيل في الدعوى الجماعية؛ إلا بعد موافقة المحكمة، وفي حال وافقت المحكمة على طلب الاعتزال، فتمكن المدعين من اختيار ممثل لهم خلال ثلاثين يوماً، وفي حال عدم الاتفاق على ممثل؛ فتعين المحكمة الحائز على أكثر الأصوات من المدعين .

المادة الثامنة والستون بعد المائتين :

فيما لم يرد فيه نص خاص، لا يجوز عزل ممثل المدعين إلا بناءً على طلب أغلبية المدعين، وفي حال عزله، يعين ممثل للمدعين وفقاً لأحكام تعيين ممثل المدعين الواردة في المادة السابعة والستين بعد المائتين من اللائحة .

المادة التاسعة والستون بعد المائتين :

يراعي ممثل المدعين في تحديد أتعابه قسمتها بين المدعين بشكل عادل .

Settlement Offer in Class Action Lawsuit

Article 270:

Before hearing the class-action lawsuit, the settlement must be offered to the parties, and if the plaintiffs' representative reaches a settlement with the defendant, the plaintiffs' representative must present it to the plaintiffs by the appropriate means, specifying a date for the approval of the offer or not within a period not exceeding thirty days. In the event that a majority of the plaintiffs accept it, the settlement is established by the right of those who accepted it, and the court terminates the class action lawsuit accordingly.

Class Action Lawsuit Preparation

Article 271:

Upon referral of the class action lawsuit, the competent administration shall prepare the following:

- a- A preliminary report on the lawsuit; It should include a preliminary study of the common substantive basis to the class action lawsuit, and verify the applicability of the class action lawsuit conditions to all plaintiffs.
- b- A plan for considering the class action lawsuit commensurate with its nature.

عرض التسوية في الدعوى الجماعية

المادة السبعون بعد المائتين :

يجب قبل نظر الدعوى الجماعية عرض التسوية على الأطراف، وفي حال توصل ممثل المدعين إلى تسوية مع المدعى عليه، فيجب على ممثل المدعين عرضها على المدعين بالوسيلة المناسبة مع تحديد ميعاد لإبداء الموافقة على العرض من عدمه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، وفي حال قبلها أغلبية المدعين، فتثبت التسوية بحق من قبل بها وتنتهي المحكمة الدعوى الجماعية بذلك .

تهيئة الدعوى الجماعية

المادة الحادية والسبعون بعد المائتين :

تعد الإدارة المختصة فور إحالة الدعوى الجماعية الآتي :

- أ- تقريراً أولياً عن القضية؛ على أن يشتمل على دراسة أولية للأساس الموضوعي المشترك في الدعوى الجماعية، والتحقق من انطباق شروط الدعوى الجماعية على جميع المدعين .
- ب- خطة لنظر الدعوى الجماعية تتناسب مع طبيعتها .

Hearing of the Class Action Lawsuit

Article 272:

1- The court shall hold a meeting before the pleading, and shall take the following actions:

A- Verify that the conditions of the class action lawsuit apply to all plaintiffs.

B- Verify that the issues stipulated in Article 90 of the Regulations have been fulfilled.

C- Approving the plan for hearing the case, provided that it includes the timetable for hearing it.

B- Exclusion of persons whose claim does not conform to the common objective basis of the class action lawsuit; Its decision in this regard is final.

E- Issuance of a decision to commence the class action lawsuit, in which the representative of the plaintiffs, the subject and cause of the claim, and the determination of the common substantive basis for the class action lawsuit, and a list of the plaintiffs' names are issued.

2- The issuance of the court decision referred to in paragraph (1/e) of this article results in; Suspending the hearing of the lawsuits filed against the defendant who are united in subject and cause with the class-action lawsuit; This is until the expiry of the class action lawsuit.

Article 273:

if a representative of the plaintiffs is absent from one of the hearings; The court adjourns the case to a subsequent session, and the class action lawsuit may not be struck off when the plaintiffs' representative is absent.

نظر الدعوى الجماعية

المادة الثانية والسبعون بعد المائتين :

١- تعقد المحكمة اجتماعاً قبل المرافعة، وتتخذ فيه الآتي :

أ- التحقق من انطباق شروط الدعوى الجماعية على جميع المدعين .

ب- التحقق من استيفاء المسائل المنصوص عليها في المادة التسعين من اللائحة .

ج- اعتماد خطة نظر الدعوى، على أن تتضمن الجدول الزمني لنظرها .

د- استبعاد من لا تتفق دعواه مع الأساس الموضوعي المشترك للدعوى الجماعية؛ ويعد قرارها في هذا الشأن نهائياً .

هـ- إصدار قرار بدء السير في الدعوى الجماعية، ويبين فيه ممثل المدعين، وموضوع المطالبة وسببها، وتحديد الأساس الموضوعي المشترك للدعوى الجماعية، وقائمة أسماء المدعين .

٢- يترتب على صدور قرار المحكمة المشار إليه في الفقرة (١/هـ) من هذه المادة؛ تعليق نظر دعاوى المقامة ضد المدعى عليه المتحدة في الموضوع والسبب مع الدعوى الجماعية؛ وذلك لحين انقضاء الدعوى الجماعية .

المادة الثالثة والسبعون بعد المائتين :

إذا تغيب ممثل المدعين عن الحضور في جلسة من الجلسات؛ فتؤجل المحكمة السير في الدعوى لجلسة تالية، ولا يجوز أن تشطب الدعوى الجماعية عند تغيب ممثل المدعين .

Article 274:

The court may, when a representative of the plaintiffs fails to appear in the specified sessions or to submit what was requested of him on the specified time without an acceptable excuse; The provisions of paragraph (1) of Article 13 of the Law apply to him, and in the event of this recurrence, it may decide to dismiss him and its decision in this regard is final.

Article 275:

If the case is fit for adjudication; The court shall rule on the class action lawsuit by one ruling on all requests submitted by the plaintiffs' representative.

Article 276:

1- The final judgment issued in the class action lawsuit shall be an argument against the one to whom the common objective basis of the judgment was applied.

2- Those who were not represented in the class action lawsuit shall have the right to request stating the validity of the common substantive basis over him and to include him in the authority of the judgment based on a request submitted to the court, and the request shall be considered by the circuit that issued the judgment in the class action lawsuit.

Objection to the Judgment of Class Action Lawsuit

Article 277:

In the event that the class action lawsuit is not adjudicated with all the demands of the plaintiffs' representative, they must object to the appeal ruling whenever the majority of the plaintiffs so request.

المادة الرابعة والسبعون بعد المائتين :

للمحكمة عند تخلف ممثل المدعين عن الحضور في الجلسات المحددة أو عن تقديم ما طلب منه في الميعاد المحدد دون عذر مقبول؛ أن تطبق عليه أحكام الفقرة (١) من المادة الثالثة عشرة من النظام، ولها في حال تكرار ذلك منه أن تقرر عزله ويكون قرارها بهذا الشأن نهائياً .

المادة الخامسة والسبعون بعد المائتين :

في حال صلاحية القضية للحكم؛ تفصل المحكمة في الدعوى الجماعية بحكم واحد في جميع الطلبات المقدمة من ممثل المدعين .

المادة السادسة والسبعون بعد المائتين :

١- يكون الحكم النهائي الصادر في الدعوى الجماعية حجة على من انطبق عليه الأساس الموضوعي المشترك الصادر به الحكم .

٢- لمن لم يُمثّل في الدعوى الجماعية حق طلب تقرير سريان الأساس الموضوعي المشترك عليه وشموله بحجية الحكم بناءً على طلب يقدم إلى المحكمة، وتنظر في الطلب الدائرة التي أصدرت الحكم في الدعوى الجماعية .

الاعتراض على الحكم في الدعوى الجماعية

المادة السابعة والسبعون بعد المائتين :

في حال لم يحكم في الدعوى الجماعية بكامل طلبات ممثل المدعين، فيجب عليه الاعتراض على الحكم بالاستئناف متى طلب أغلبية المدعين ذلك .

Article 278:

An appeal request to the judgment issued in the class action lawsuit shall be submitted by the plaintiffs' representative, indicating the names of the objectors, and the plaintiffs may submit their appeal to the court.

Final Provisions

Article 279:

All final judgments issued by the First Instance Commercial Circuits, the Appeals Chamber, and the Commercial Circuits of the Supreme Court shall be published and made available to the public.

Article 280:

The provisions of the Law and the Regulations shall apply to the Commercial Circuits established in the General Courts.

Article 281:

The regulation shall be published in the Official Gazette, and shall be in force from the date of its publication.

المادة الثامنة والسبعون بعد المائتين :

يقدم طلب الاستئناف على الحكم الصادر في الدعوى الجماعية من ممثل المدعين، مبيناً فيه أسماء المعارضين، وللمدعين أن يتقدموا باستئنافهم إلى المحكمة .

الاحكام الختامية

المادة التاسعة والسبعون بعد المائتين :

تنشر جميع الأحكام النهائية الصادرة من الدوائر التجارية الابتدائية والاستئنافية والدائرة التجارية في المحكمة العليا، ويتاح الاطلاع عليها للعموم .

المادة الثمانون بعد المائتين :

تسري أحكام النظام واللائحة على الدوائر التجارية المنشأة في المحاكم العامة .

المادة الحادية والثمانون بعد المائتين :

تنشر اللائحة في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ نشرها .

This is not the official transcript of the law

The laws, related royal orders, sublime orders, regulations, executive regulations and ministerial decisions that we provided, as well as their translation is a service provided by us and available to the public free of charge, and although we have done our utmost to translate, review and audit all the legal material contained, it is not the official text adopted, and you should refer to the text on official sites such as the National Documentation Centre, the archives or the website of the Council of Experts in the Council of Ministers or the website of um al-Qura newspaper. Accordingly, by informing you with the aforementioned, the office and all its employees are exempt from claiming any compensation or any liability whatsoever as a result of the use of the content provided.

Readers who seek professional legal advice, can write to us at:
info@almadanilaw.com

Riyadh

Office No.11

567 Al- Righi Building - Salah Al-Deen Street (60st) Malaz,

P.OBox:10083 Riyadh:11433

T:+966 (11) 479 1355 | FAX: +966 (11) 4783171

Jeddah

Office No.2601

7113 Al-Andalus Plaza – King Fahd Rd, Mishrifah District,

P.OBox:9078 Jeddah:23336

T: +966 (12) 639 9939

